

Distr.: General  
30 January 2015  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والعشرون

البند ٩ من جدول الأعمال

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب: متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

تقرير اللجنة المختصة المعنية بوضع المعايير التكميلية عن أعمال دورتها السادسة \*\*

الرئيس - المقرر: عبد الصمد منتي (جنوب أفريقيا)

## موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٣/٣ وبقراريه ٢١/٦ و ٣٠/١٠. والتقرير عبارة عن موجز للمداولات التي جرت أثناء انعقاد الدورة السادسة للجنة المختصة المعنية بوضع المعايير التكميلية. وبفضل مدخلات العدد الكبير من الخبراء في الميادين ذات الصلة، دارت مناقشات موضوعية بشأن المواضيع العديدة المتفق عليها في الدورة الخامسة. ونظرت اللجنة أثناء الدورة أيضاً في الاستبيان الذي بعثته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وفي الموجز المحدث للردود المقدمة على الاستبيان الذي أعده الرئيس - المقرر عملاً بقرار المجلس ٣٠/٢١.

\* تعمم مرفقات هذا التقرير باللغة التي قُدمت بها فقط.

\*\* تأخر تقديم الوثيقة.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.15-01376 090315 090315



\* 1 5 0 1 3 7 6 \*

## المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	١	.....	أولاً - مقدمة
٣	٢١-٢	.....	ثانياً - تنظيم الدورة
٣	٣	.....	ألف - الحضور
٣	٤	.....	باء - افتتاح الدورة
٣	٦-٥	.....	جيم - انتخاب الرئيس - المقرر
٤	٧	.....	دال - إقرار جدول الأعمال
٤	٢١-٨	.....	هاء - تنظيم العمل
٧	٩٥-٢٢	.....	ثالثاً - مناقشات عامة وموضوعية
٧	٢٤-٢٢	.....	ألف - المنع والتوعية
		.....	باء - الاستبيان الذي أجري عملاً بالفقرة ٤ من قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٠/٢١
٨	٥١-٢٥	.....	جيم - التدابير الخاصة
١٣	٥٥-٥٢	.....	دال - الآليات الوطنية
١٤	٥٧-٥٦	.....	هاء - كره الأجانب
١٤	٥٩-٥٨	.....	واو - مناقشة عامة وتبادل الآراء، الجلسة الثانية عشرة
١٤	٨٥-٦٠	.....	زاي - الثغرات الإجرائية فيما يتعلق بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
٢٠	٨٦	.....	حاء - مناقشة عامة وتبادل الآراء، الجلسة الرابعة عشرة
٢٠	٩٥-٨٧	.....	رابعاً - اعتماد التقرير
٢٣	١٠٦-٩٦	.....	

Pages

## Annexes

I.	Summaries of the expert presentations and initial discussions on the agenda topics .....	27
II.	Agenda .....	55
III.	Programme of work.....	56
IV.	List of attendance .....	58

## أولاً - مقدمة

١- تقدم اللجنة المخصصة المعنية بوضع المعايير التكميلية لهذا التقرير عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٣/٣ وقراريه ٢١/٦ و٣٠/١٠.

## ثانياً - تنظيم الدورة

٢- عقدت اللجنة المخصصة دورتها السادسة في الفترة من ٧ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ونظمت اللجنة خمس عشرة جلسة أثناء الدورة.

## ألف - الحضور

٣- حضر الدورة ممثلون عن الدول الأعضاء، وكانت الدول غير الأعضاء ممثلة بمراقبين، كما حضرتها منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

## باء - افتتاح الدورة

٤- افتتح رئيس وحدة مناهضة التمييز العنصري التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الجلسة الأولى للدورة السادسة للجنة المخصصة. وأدلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ببيان افتتاحي أشار فيه إلى أن عمل اللجنة المخصصة يتمثل في التفكير في السبل الكفيلة بتعزيز حماية جميع الأشخاص من آفات العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، على النحو المنصوص عليه في إعلان وبرنامج عمل ديربان الذي لا يزال يوجه عمل المفوضية. وأضاف أن مهمة اللجنة تتمثل في بيان الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يحقق المزيد من الظروف اللائقة - أي المزيد من الكرامة والمساواة والعدالة - للملايين من ضحايا هذه الانتهاكات. وأعرب عن ثقته في أن اللجنة ستحقق المزيد من التقدم خلال الدورة وتنجز ولايتها وتمضي قدماً، وتقدم التوجيه بشأن سبل مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب بفعالية أكثر.

## جيم - انتخاب الرئيس - المقرر

٥- انتخبت اللجنة المخصصة في الجلسة الأولى عبد الصمد منتي، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، رئيساً - مقررًا لها بالتركية.

٦- ووجه الرئيس - المقرر الشكر للمفوض السامي على مشاركته وبيانه الافتتاحي، وشكر أيضاً اللجنة على إعادة انتخابه، مشيراً إلى أنه سيعمل بشكل جماعي مع كافة الشركاء وأعضاء اللجنة. وأشار إلى أن المؤتمر العالمي قد أوصى في الفقرة ١٩٩ من برنامج عمل ديربان بأن تقوم

لجنة حقوق الإنسان بإعداد معايير دولية تكميلية لتعزيز وتحديث الصكوك الدولية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، من جميع جوانبها. وأضاف أن اللجنة ستواصل المناقشات باتباع النهج التدريجي الذي اعتمدته في الدورات السابقة، مما يعطي للأعضاء فرصة مواصلة التفكير في المسائل المطروحة للمناقشة وفهمها، فضلاً عن فهم صلتها بولاية اللجنة وبالفقرة ١٩٩ من برنامج العمل. وسيحدد شكل نتائج الدورة بالمناقشات التي ستتم خلال الدورة. واستناداً إلى توافق الآراء الذي تحقق في الدورتين السابقتين، شجع الرئيس - المقرر اللجنة على مواصلة التركيز على محنة الضحايا وضمان الاحترام غير المشروط لكرامة الإنسان. وفي هذا الصدد، رأى أن من المفيد استكشاف إمكانية وضع إطار تنظيمي دولي للتصدي لكره الأجانب نظراً لأن مظاهره الأكثر عدائية تتطلب اتخاذ تدابير أكثر قوة. وأشار بصفة خاصة إلى أعمال التمييز العنصري وكره الأجانب الصارخة في ملاعب كرة القدم وحوادثها، التي لا تزال تحدث في العديد من البلدان بسبب عدم اتخاذ إجراءات كافية لكبحها.

## دال - إقرار جدول الأعمال

٧- أقرت اللجنة المختصة جدول أعمال الدورة السادسة خلال الجلسة الأولى من الدورة.

## هاء - تنظيم العمل

٨- قدم الرئيس - المقرر مشروع برنامج العمل. واعتمد برنامج العمل (انظر المرفق الثالث) في الجلسة الأولى.

٩- ودعا الرئيس - المقرر الوفود والمشاركين إلى تقديم بيانات عامة عن الدورة. ورحب العديد من المندوبين بحرارة بالبيان الافتتاحي للمفوض السامي وبمشاركته.

١٠- وجدد ممثل إثيوبيا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، التزام المجموعة بعمل اللجنة وأشار إلى مقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٣/٣ الذي أسند المجلس بموجبه إلى اللجنة، على سبيل الأولوية والضرورة، ولاية وضع معايير تكميلية، إما في شكل اتفاقية أو بروتوكول إضافي (بروتوكولات إضافية) للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (فيما يلي "الاتفاقية") من أجل سد الثغرات القائمة في الاتفاقية وتوفير معايير شارعة جديدة ترمي إلى مكافحة جميع الأشكال المعاصرة للعنصرية، بما فيها التحريض على الكراهية العرقية والدينية. وأشار إلى أن المجموعة لا تزال قلقة إزاء التقدم المحدود الذي تحقق في وضع معيار تكميلي للاتفاقية بسبب مناقشات لا مبرر لها حول الحاجة نفسها إلى معايير تكميلية. وشدد الممثل على الحاجة إلى معالجة مسألة ضحايا التنميط في المجالات الموضحة في قائمة مواضيع الدورة الثانية، نظراً لأن هؤلاء الضحايا يحتاجون من اللجنة حماية أفضل وأقصى سبل الانتصاف والقضاء التام على الإفلات من العقاب عن هذه الأعمال العنصرية. وأضاف أن المجموعة

الأفريقية تدعو كافة المجموعات الإقليمية إلى مواصلة التزامها السياسي بالانتهاء من وضع معايير تكميلية وتعزيز مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

١١- وقال سفير البرازيل إن البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة في جنيف مستعدة لدعم اللجنة المخصصة في عملها. وأشار السفير إلى التعددية الثقافية والتعددية العرقية في المجتمع البرازيلي، وأكد أهمية إعلان وبرنامج عمل ديربان بالنسبة للبرازيل والمساهمة الكبيرة لهذا الصك في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأشار إلى تدابير مكافحة العنصرية، وأكد أن تدابير الإجراءات الإيجابية تقع في صلب السياسات الداخلية في البرازيل.

١٢- وأشار سفير باكستان، متحدثاً باسم منظمة التعاون الإسلامي، إلى التمييز المتزايد ضد المسلمين وإلى اتجاه عام نحو كراهية الإسلام حول العالم، معتبراً أنهما يشكلان عقبات أمام التماسك السلمي. وأكد على أهمية الفقرة ١٩٩ من برنامج عمل ديربان وقرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/١٦ بوصفهما أداتين مفيدتين في توجيه جهود مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأكد على الحاجة إلى تجريم التحريض على الكراهية العنصرية والقومية والدينية، وذكر أن خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية، التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف، تعتبر أساساً مفيداً لمواصلة المناقشات.

١٣- وأكد سفير الجزائر أن بلده يؤيد بياني ممثل إثيوبيا وسفير باكستان اللذين تحدثا باسم المجموعة الأفريقية ومنظمة التعاون الإسلامي على التوالي. وأشار إلى التزايد الملحوظ في كره الأجانب والأعمال العنصرية، وتأثيرها على المهاجرين واللاجئين وملتسمي اللجوء. وأضاف أن ظاهرة كره الأجانب تنتشر في جميع أنحاء العالم، كما يتزايد عدد الضحايا؛ وشدد على أن الضحايا يتأثرون "معنوياً" بالإضافة إلى تأثرهم "مادياً". وأشار إلى أن الجزائر تدعم ولاية اللجنة المخصصة التي حثها على اتباع نهج يركز على الضحية في ما تقوم به من عمل. واعتبر أنه من المهم النظر في خصوصية الصكوك القائمة.

١٤- وأكد ممثل المغرب أن بلده يؤيد البيانين المدلى بهما باسم المجموعة الأفريقية ومنظمة التعاون الإسلامي. وأضاف أن المغرب يولي أهمية كبيرة لعمل اللجنة. وأوضح أن هناك زيادة مفاجئة في أنماط التفكير العنصري والأعمال التي تنم عن كره الأجانب في جميع أنحاء العالم، وحذر من اتباع نهج ذي اتجاه واحد في عمل اللجنة المخصصة. وأشار إلى أن هناك خطراً كبيراً يهدد الإطار القائم بالفعل وقال إن إعلان وبرنامج عمل ديربان إلى جانب إعلان وبرنامج عمل فيينا يشكلان مصدرين مهمين للمعلومات. وأكد المنسوب ضرورة تحقيق التوازن في المجتمع الدولي، ووجه الشكر للوفود التي ساهمت بصورة إيجابية في عمل اللجنة. واختتم مشيراً إلى أن خطة عمل الرباط توفر نهجاً متيناً لتناول القضايا التي تعالجها اللجنة.

١٥- وذكرت ممثلة الاتحاد الأوروبي أن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب تتعارض مع المبادئ التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي، والتي تمثل قيماً مشتركة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتتمثل في احترام كرامة الإنسان والحرية والديمقراطية والمساواة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. واستشهدت بإعلان الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، التي تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي في اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري: "يجب أن نعمل بعزم أكبر لمكافحة جميع أشكال التعصب والعنصرية وكره الأجانب وأشكال التمييز الأخرى. ففي أوقات الأزمات الاقتصادية، تكون أخطار تزايد العنصرية وكره الأجانب، التي تغذيها إلى حد ما زيادة البطالة والشعور بعدم الاطمئنان بالمستقبل، حقيقية جداً. وفي هذه الأوقات الصعبة بالذات يتحتم أن يكون التزامنا بمكافحة العنصرية صارماً." وأضافت أنه ينبغي إعطاء الأولوية لتنفيذ القانون الدولي الحالي لحقوق الإنسان على نحو فعال، وخاصة الاتفاقية.

١٦- وأكد ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية دعم بلده لعمل اللجنة المختصة وأعرب عن أسفه لأن بعض البلدان لم تدعم اللجنة حتى الآن. وحث على تأييد ما تم الاتفاق عليه بتوافق الآراء في الفقرة ١٩٩ من برنامج عمل ديربان وتنفيذه من أجل مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في جميع أنحاء العالم.

١٧- وأعرب ممثل سويسرا، متحدثاً أيضاً باسم الأرجنتين وأرمينيا وأوروغواي والبرازيل وشيلي والمكسيك وكولومبيا واليابان، عن تقديره للتحضيرات التي تمت ما بين الدورات وأكد دعمه لبرنامج العمل واستحسانه الاعتماد على عروض الخبراء خلال الدورة. وشدد على أهمية الاتفاقية وإعلان وبرنامج عمل ديربان بالنسبة لعمل الدورة، وقال إن الوفود التي يتحدث باسمها ستشارك بصورة بناءة في تحديد ما إذا كانت هناك ثغرات في الإطار المعياري وسبل معالجتها في الدورة.

١٨- وضمت ممثلة جنوب أفريقيا صوت وفدها للبيان العام الذي أدلى به ممثل إثيوبيا، باسم المجموعة الأفريقية، ورحبت بالنهج التدريجي لتناول المواضيع، حسب توجيه الرئيس - المقرر. وأشارت إلى أن جنوب أفريقيا لا تزال قلقة من أن الفقرة ١٩٩ من برنامج عمل ديربان أصبحت محل اعتراض، وقلقة أيضاً من عدم إحراز تقدم في وضع معايير تكميلية للاتفاقية؛ وذكرت اللجنة بولايتها، مشيرةً إلى المقرر ١٠٣/٣. وفي رأي جنوب أفريقيا، فإن مهمة اللجنة تتمثل في سد الثغرات، ومن ثم فهي تحث الوفود على تجاوز مواقفها الراسخة والتحرك باتجاه توفير الحماية وسبل الانتصاف الكافية لضحايا الأعمال العنصرية، وإنهاء الإفلات من العقاب على أعمال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأعربت عن التزام وفد بلدها بالعمل بصورة بناءة لتعجيل وضع المعايير التكميلية للاتفاقية بالنظر إلى الحاجة الملحة إليها.

١٩- وشدد مندوب إندونيسيا على أن ظواهر العنصرية وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب مازالت موجودة، وفي بعض الحالات زادت حدتها واتخذت أشكالاً مختلفة. وأشار إلى أن أهمية عمل اللجنة تكمن في تحقيق نتيجة ملموسة بالنسبة لما هو مقصود من المعايير التكميلية للاتفاقية. وأضاف أن خطاب الكراهية الدينية أو العرقية يحتاج إلى اهتمام. وهذه المسألة تمس حرية الدين مقابل حرية التعبير والرأي. وأوضح أن إندونيسيا تقدر حرية الدين وحرية التعبير حق قدرهما وترى أن الحريتين يمكن أن تمضيا يداً بيد ضمن إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان على المستوى الوطني. وتدرك إندونيسيا أيضاً أن لتلك الظواهر طابعاً عابراً للحدود بسبب التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى حد ما. وترى إندونيسيا أنه قد تكون هناك حاجة إلى صك دولي لمنع التحريض على العدوان والعنف على أساس الدين أو المعتقد بشكل فعال.

٢٠- وأفاد ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أن العنصرية تتناقض مع قيم بلاده. وأكد على أهمية عمل اللجنة، ملاحظاً أن الولاية تشمل تشجيع إعداد خطط عمل على أساس توافق الآراء وينبغي في إطارها تجنب وضع صكوك قانونية دولية جديدة تحدث الارتباك. وأضاف أن مسألة كره الأجانب مشكلة خطيرة؛ غير أن معالجتها لا تتطلب معاهدات جديدة أو منقحة، ولكن تنفيذ قانون حقوق الإنسان القائم. ويرى وفد بلاده أن هذه الاستنتاجات تعكسها آراء الخبراء الذين تحدثوا إلى اللجنة في وقت سابق.

٢١- وضم ممثل نيجيريا صوت بلاده إلى البيان الذي أدلى به باسم المجموعة الأفريقية. وسلط الضوء على مواضيع الوصم وكره الأجانب وعلى أهمية تعزيز الحماية الدولية للضحايا، وشدد على أن اللاجئين وملتزمي اللجوء والمهاجرين أكثر عرضة من غيرهم، مؤكداً أهمية عمل اللجنة.

## ثالثاً- مناقشات عامة وموضوعية

### ألف- المنع والتوعية

٢٢- استمعت اللجنة المخصصة في الجلسة الثانية إلى عروض قدمها باتريك غاسر، المدير الأول لكرة القدم والمسؤولية الاجتماعية في اتحاد رابطة كرة القدم الأوروبية، وجوناس بورغهام، نائب رئيس مكتب الأمم المتحدة المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، وبافيل كلابنكو، ممثل شبكة كرة القدم من أجل مكافحة العنصرية في أوروبا، حول موضوع جدول الأعمال "المنع والتوعية، بما في ذلك من خلال التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، في سياق مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب" وذلك في علاقته بالرياضة.

٢٣- وفي الجلسة الثالثة، قدمت ميراي فانون - مندرز - فرانس، رئيسة فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، عرضاً عن نفس الموضوع من جدول الأعمال. وفي الجلسة الرابعة، استمعت اللجنة إلى موجز عن عمل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) بشأن هذا الموضوع من جدول الأعمال، قدمه كاريل فراكاباني، من قسم الصحة والتعليم من أجل تحقيق المواطنة العالمية.

٢٤- وللاطلاع على موجزات العروض والمناقشات التي تلت مع المشاركين في الجلسة، انظر الفرع ألف من المرفق الأول.

## باء- الاستبيان الذي أجري عملاً بالفقرة ٤ من قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/٣٠

٢٥- قدم الرئيس - المقرر في الجلسة الخامسة لحة عامة عن الموجز المحدث للردود على الاستبيان الذي أعيد تعميمه، والذي أُجري عملاً بالفقرة ٤ من قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/٣٠. وفي مذكرة شفوية بتاريخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤، وجه دعوة إلى البعثات الدائمة في جنيف ونيويورك التي لم تكن قد ردت على الاستبيان، وأشار إلى أن أية معلومات إضافية من الدول التي سبق وأن ردت على الاستبيان ستكون موضع الترحيب.

٢٦- وورد ١٣ رداً إضافياً بحلول الموعد النهائي في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. واقترح الرئيس - المقرر النظر في الاستبيان وموجز الردود معاً بما يساعد اللجنة المختصة على تحسين المعلومات الواردة في موجز الردود المحدث والنظر في نقاط الضعف وتقديم اقتراحات لمعالجتها. وسواء أقرت اللجنة وضع اتفاقية إضافية أم لا، فالمهم هو التوصل إلى تحسين أوضاع الضحايا.

٢٧- وقدم المقرر - الرئيس الوثيقة التي توجز الردود على الاستبيان ودعا المشاركين إلى التفكير في كيفية التعاطي مع النتيجة والسبل الكفيلة بدفع مسألة الاستبيان إلى الأمام. وأشار إلى أن الردود لا تعكس تغطية شاملة؛ ورغم أنها لا تعدو أن تكون مجرد شهادات، فهي مفيدة لمختلف جوانب المناقشة. والردود الأصلية على الاستبيان متاحة على الموقع الشبكي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

٢٨- وطرح الرئيس - المقرر عدة أسئلة، تشير إلى دور المؤسسات والتشريع، والأحكام الدستورية، وسبل الانتصاف المتاحة للضحايا، والتدابير الإيجابية. وأشار إلى أن معظم الردود الجديدة وفرت معلومات مفيدة عن مسألة كره الأجانب التي تبدو مصدر قلق للعديد من البلدان حول العالم. وفي هذا الخصوص، استفسر عن المبادرات المتخذة على المستوى الوطني، وسأل ما إذا كانت توجد بلدان أو أقاليم لا تواجه مشاكل متعلقة بكره الأجانب. واستفسر أيضاً عن الفرق بين جرائم الكراهية وجرائم كره الأجانب، وسأل ما إذا كان كره الأجانب شعوراً أم دافعاً لاقتراح فعل ما. ودعا المشاركين إلى النظر إلى كره الأجانب بمختلف جوانبه. وسأل الرئيس - المقرر أيضاً ما إذا كانت مكافحة التطرف هي نفسها مكافحة التمييز وكره الأجانب، واستفسر عن مدى فعالية الآليات الوطنية، وسأل ما إذا كان ينبغي فهم تعريف



"الآلية الوطنية" بشكل ضيق أو تفسيرها بشكل أوسع نطاقاً، وما إذا كانت لجنة القضاء على التمييز العنصري فعالة، وخاصة فيما يتعلق بمكافحة كره الأجانب. وطلب أيضاً معرفة أي من توصيات تلك اللجنة تنفذها الدول، وما إذا كانت التحفظات تشكل عائقاً كبيراً في طريق تنفيذ الاتفاقية.

٢٩- وأدلت ممثلة الاتحاد الأوروبي بتعليقات أولية معبرة عن خيبة أملها لأن معدل الرد على الاستبيان ظل منخفضاً. وشددت على أن بعض الأقاليم لا تزال غير ممثلة بشكل كاف في تلك الردود، وأن الاتحاد الأوروبي يود سماع آرائهم. وأشارت إلى أهمية الاتفاقية، فأعدت تأكيد أن الدول التي لم تصدق على الاتفاقية أو تنضم إليها حتى الآن عليها أن تفعل ذلك. وأضافت أن موقف الاتحاد الأوروبي الثابت هو أن التنفيذ الكامل للمعايير القائمة هو أمر أساسي، حيث لم يتجاوز عدد الردود الجديدة التي تشير إلى الحاجة إلى معايير تكميلية رداً واحداً.

٣٠- وذكرت ممثلة البرازيل أن الردود أوضحت أن كره الأجانب والآليات الوطنية مسألتيان تثيران شواغل البلدان. غير أنه لا يوجد توافق في الآراء حتى الآن بشأن مسألة الثغرات. وأضافت أن هناك حاجة إلى المزيد من المناقشة حول الموضوعين، وأن آراء لجنة القضاء على التمييز العنصري بخصوص تلك المسائل مهمة للغاية. وكإجراء بديل، يمكن أن تدرس اللجنة المخصصة إمكانية الاحتفاظ بالخيار المتمثل في وضع خطط عمل ومبادئ توجيهية بشأن تلك المسائل، في جملة أمور أخرى. وفيما يتعلق بالثغرات الإجرائية، أشارت الردود على الاستبيان إلى أن لجنة القضاء على التمييز العنصري لا تزال تنقصها ولاية رسمية للاضطلاع بالأنشطة التي تفضي إلى إنجاز وظائفها، مثل الزيارات القطرية ومتابعة تنفيذ توصياتها. وذكرت أن هيئات المعاهدات التي أنشئت في وقت لاحق تشملها أحكام تنظم تلك المسائل. ولذلك، قد تكون هناك حاجة إلى معايير إضافية في هذا المجال.

٣١- وسلط ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية الضوء على أهمية المعايير التكميلية الجديدة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وأشار إلى الحاجة إلى تحريم التمييز بكافه أشكاله. وأشار إلى أن المجتمع الفنزويلي متعدد العرقيات وأن الحكومة ملتزمة بتطبيق قانون عام ٢٠١١ مناهضة التمييز العنصري، والذي تناول المادة ١١ منه كره الأجانب والأعمال العنصرية. وسلط الضوء أيضاً على الدور الإيجابي للمجتمع المدني فيما يتعلق بمنع التمييز العنصري والقضاء عليه، وأشار إلى إنشاء مؤسسة وطنية لمكافحة التمييز العنصري كمثال على التنفيذ الفعال لأحكام الاتفاقية وإعلان وبرنامج عمل ديربان. وأضاف أن الحكومة ملتزمة بجمع البيانات المفصلة وأن التعداد الأخير لعام ٢٠١١ سيوفر المزيد من المعلومات التفصيلية عن السكان.

٣٢- وأيد ممثل الاتحاد الروسي أيضاً الحاجة إلى وضع معايير إضافية، مشدداً على أن المعايير الدولية القائمة غير فعالة. وشجع الوفود على النظر في وضع معايير تكميلية جديدة وتحسين فعالية الآليات القائمة.

٣٣- وأبلغ ممثل المغرب الجلسة بأن المغرب اعتمد سياسة جديدة بشأن الهجرة، تدعو إلى الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان. وأشار إلى أن المهاجرين بحاجة إلى الاعتراف القانوني بهم وبحقوقهم في مجالات مثل الحصول على السكن ونيل التعليم. وأضاف أن السياسة الجديدة شاملة وتغطي ملتزمي اللجوء واللاجئين. وذكر أن هناك حاجة إلى الابتعاد عن النهج المبني على المنطق الأمني والتي تؤدي إلى عقلية الحصن، واعترف بالمشاكل المعترضة في مجال جمع البيانات، مضيفاً أن البلد يُجري حالياً تعداداً سيكون له تأثير إيجابي على وضع السياسات العامة. وسلط الضوء على أهمية الإحصاءات الحيوية.

٣٤- وسأل الرئيس - المقرر ما إذا كانت الدساتير والتشريعات كافية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وسأل عن الكيفية التي يمكن بها للحكومات أن تنتقل من التدابير القانونية إلى حماية الضحايا على أرض الواقع. ودعا المشاركين إلى تبادل الممارسات الجيدة والصعوبات المعترضة في هذا الصدد.

٣٥- وقال ممثل المغرب إن هناك توجهاً مختلفاً لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. فمن ناحية، يتضمن الدستور أحكاماً تتعلق بمكافحة التمييز. وهناك أيضاً الجانب التنفيذي الذي يراعي الوقائع الملموسة لأن المغرب بلد منشأ وعبور ومقصد للمهاجرين. وتلك العوامل مجتمعة جعلت المغرب يواجه أعداداً كبيرة من المهاجرين غير النظاميين. وأشار إلى أن هناك حاجة إلى سياسة جديدة بشأن التماس اللجوء والهجرة. وفي هذا الصدد، قُدم تقرير إلى الحكومة التي قررت اعتماد سياسة جديدة. وأشار أيضاً إلى ضرورة معالجة المشاكل اليومية على المستوى العملي. وأضاف أن جهود الإنذار المبكر قد أبرزت الحاجة إلى أحكام قانونية معدلة. وأشار إلى اعتماد مشاريع قوانين جديدة بشأن الهجرة واللاجئين. ويتمثل التحدي في ترجمة هذه القواعد القانونية إلى ممارسة.

٣٦- وسلط ممثل إيطاليا الضوء على المبادئ المتينة الواردة في الدستور الإيطالي، التي تطبق توجيهات الاتحاد الأوروبي التي تنشئ بدورها التزامات. وأشار إلى أنه عُهد إلى مؤسسات مثل المكتب الوطني لمكافحة التمييز العنصري بمهمة حماية الضحايا؛ ويمكن للضحايا الوصول بيسر إلى الموقع الشبكي لهذا المكتب، ويوجد خط هاتفي على مدار الساعة. واعترف بالحاجة إلى موارد إضافية. وبالإشارة إلى السؤال ٢ '٦' من الاستبيان الخاص بالمادة ١٤ من الاتفاقية، قال إنه لا توجد معلومات عن عدد الدول التي قبلت المادة ١٤. وسلط الضوء على العدد الكبير من التقارير التي تأخر تقديمها إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري معتبراً أن هذا التأخير يمثل مشكلة جدية، ذاكراً أن العديد من البلدان لم تقدم أي تقرير على الإطلاق، أو متأخرة جداً في تقديم تقاريرها.

٣٧- وأكد الرئيس - المقرر أن العدد الكبير من التقارير المتأخرة لدى جميع هيئات المعاهدات مشكلة عامة تم الإقرار بها خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل. وأشار إلى أن بعض البلدان لا تمتلك الموارد اللازمة لتقديم التقارير.

٣٨- وأشار ممثل مصر إلى أن مصر عبارة عن "مجتمع منسجم و متماسك" من حيث العرق والدين، وأن الدستور الأخير يحمي الأقليات من التمييز العنصري. وأضاف أن كل المواطنين سواسية وكل الأشخاص متساوون أمام القانون. ولا يوجد كره للأجانب على الصعيد الوطني، والمواطنون يعتبرون أنفسهم مصريين بالرغم من احتمال كونهم من منشأ آخر. والمجلس الوطني لحقوق الإنسان هيئة مستقلة تتناول جميع مسائل حقوق الإنسان وتستلم شكاوى من الضحايا. والمجلس الوطني يمتلك الموارد اللازمة، ويقوم بإحالة الشكاوى إلى السلطات القضائية والمحاكم، ويسر الوصول إلى القضاء.

٣٩- وقال ممثل أوروغواي إن بلاده صدقت على الاتفاقية. وبالإضافة إلى الدستور، هناك مجموعة من القوانين المحددة بشأن مسائل تتعلق بالتمييز، مثلاً بشأن المهاجرين، بما في ذلك حقوق المهاجرين وجمع شمل الأسر وعدم التمييز لأي سبب كان. ووضعت سلطات الهجرة برنامج استجابة سريعة يتيح لها إصدار وثائق الهوية خلال ٤٨ ساعة. وفي عام ٢٠٠٤، اعتمد قانون بشأن التمييز العنصري وأنشئت لجنة معنية بالعنصرية والتمييز لتنفيذ القانون. وهناك أيضاً سياسات لمنع التمييز. وعرضت اللجنة مشروع قانون على البرلمان بشأن تخصيص حصة للأشخاص المنحدرين من أصول أفريقية، وتم اعتماده. وخلال الاستعراض الدوري الشامل لأوروغواي، تعهدت الحكومة بوضع خطة عمل لمكافحة التمييز العنصري؛ وهي الآن في المرحلة الثانية، وتركز على وضع الخطة.

٤٠- وسلطت ممثلة جنوب أفريقيا الضوء على أن دستور ١٩٩٦ يعترف بحالات الظلم التي ارتكبت في الماضي في البلد، ويركز على فكرة أمة متحدة في تنوعها، ويهدف إلى تحقيق الانسجام العرقي. وأشارت إلى أن الفصل التاسع من الدستور أنشأ اللجنة المعنية بتعزيز وحماية حقوق القوميات الثقافية والدينية واللغوية. وفي عام ٢٠٠٢، استضاف البلد قمة الاتحاد الأفريقي المعنية بتعزيز التماسك بين الشعوب الأفريقية. وفي عام ٢٠١٢، استضاف القمة العالمية للأفريقيين في المهجر، التي أعطت معنى محدداً لمفهوم "العائلة الواحدة". وأدت جنوب أفريقيا أيضاً دوراً مهماً في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٤١- وذكر ممثل الجزائر أن دستور البلد يتناول التمييز العنصري، وأن هناك قوانين تضع مبدأ عدم التمييز موضع التنفيذ. فالمادة ٢٩ من الدستور تحظر أي تمييز؛ وجميع التشريعات، بما في ذلك التشريعات الجنائية والانتخابية، تحظر التمييز. وشدد على أهمية المساواة بين الأشخاص، وقال إن بلده يولي اهتماماً خاصاً للقضايا المتعلقة بالمهاجرين وأسرههم. وأضاف أن هناك تدابير تشريعية ومؤسسية تهدف إلى القضاء على التمييز؛ ولم يعد وصول الأجانب إلى العدالة المدنية مشروطاً؛ وأصبحت خدمات الترجمة والمساعدة القانونية متاحة أيضاً للأجانب في البلد.

٤٢- وذكر ممثل سويسرا أن كره الأجانب ليس مصطلحاً قانونياً بموجب القانون الوطني في بلده وأن الخدمة العامة يجب أن تحترم الحقوق الأساسية. ويُعاقب على التمييز العنصري في سويسرا. ويوفر القانون حماية كافية من التمييز، ولكن من المهم تعزيز تطبيق التشريعات الحالية.

وأشار إلى وجود ثلاث مؤسسات في سويسرا: (أ) اللجنة الاتحادية لمكافحة العنصرية، التي أنشئت في عام ١٩٩٥، وترصد الأنشطة من أجل تحديد الحالات التي تنطوي على العنصرية والتمييز العنصري، وتعمل على تعزيز فهم هذه الأعمال بشكل أفضل، وتشدد على منع وقوعها وتستمتع إلى شواغل الأقليات؛ (ب) دائرة مكافحة العنصرية، التي تعزز التنسيق وتضع تدابير لمكافحة العنصرية منذ عام ٢٠٠١؛ (ج) اللجنة الاتحادية للهجرة، التي تعمل منذ عام ٢٠٠٨ على سد الفجوة بين السلطات والمجتمع المدني في قضايا الهجرة.

٤٣- وأبلغ ممثل اليونان اللجنة أن البرلمان اليوناني اعتمد، منذ ثلاثة أسابيع مضت، قانوناً جديداً لمكافحة العنصرية يحظر خطاب العنصرية والعنف ضد الأفراد على أساس العرق وأشكال التمييز الأخرى ويشمل تدابير وعقوبات مختلفة مثل السجن والغرامات. وفي حالة ارتكاب موظف عام لهذه الأعمال، يعتبر ذلك عاملاً مشدداً، وتُضَاعَف العقوبة. وأشار المندوب أيضاً إلى أهمية تدابير توعية الجمهور، وإلى المبادرات التي نظمتها البعثة الدائمة لليونان في جنيف، مثل حدث جانبي على هامش مجلس حقوق الإنسان بشأن المساواة والرياضة، وحدث تم تنظيمه بالاشتراك مع البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا وضم جورج بيزوس محامي الرئيس الراحل نيلسون مانديلا.

٤٤- وأشار الرئيس - المقرر إلى دور السلطة القضائية في تفسير القانون. وقال إنه سيكون من المثير للاهتمام النظر في الاجتهاد القضائي وكيف تتولى السلطة القضائية مسؤوليتها الذاتية، وتنشئ سوابق يُستند إليها في القضايا الأخرى. وقال أيضاً إن اختصاصات الآليات الوطنية تحددها الأحكام القانونية؛ ومع ذلك، فإنه من المهم دراسة فعاليتها وكيفية تمثيل السكان في هذه المؤسسات. وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى وجود ثغرات إجرائية فيما يتعلق بالاتفاقية، وبخاصة فيما يتعلق بكره الأجانب.

٤٥- وشدد ممثل الاتحاد الروسي على أن التحفظات على الاتفاقية لها تأثير سلبي على تنفيذها. وفي إشارة إلى المادة ٤، على سبيل المثال، قال إن خطاب الكراهية زاد انتشاراً في عصر التكنولوجيا الحديثة وإن هناك حاجة إلى سحب التحفظات على تلك المادة. وقال إن الاتحاد الروسي ليس لديه أي تحفظات.

٤٦- وقالت ممثلة البرازيل إنه ينبغي أن تواصل اللجنة المخصصة مناقشة ما إذا كانت الاتفاقية تعاني من ثغرات موضوعية. وفيما يتعلق بالثغرات الإجرائية، أشار خبراء لجنة القضاء على التمييز العنصري، خلال الجلستين السابقتين، إلى أن ولايتهم لا تشمل الزيارات القطرية، وأنه سيكون من المفيد صياغة وثيقة إضافية تجيز تلك الزيارات. وأضافت أن هذه النقطة طرحت أيضاً في الردود على الاستبيان.

٤٧- وشدد ممثل الولايات المتحدة على أن أفضل وسيلة للرد على خطاب الكراهية هي المزيد من الخطاب. وأشار إلى أن الاتفاقية تحظر بوضوح التمييز وأعمال العنف وأنه لا توجد ثغرات في الاتفاقية فيما يتعلق بكره الأجانب، كمسألة قانونية. وأضافت أن هناك ثغرات

واضحة في التنفيذ الفعال للالتزامات القائمة وأن هذا المجال يعتبر مجالاً مفيداً لمواصلة المناقشة التي تتطلع إليها الولايات المتحدة.

٤٨- وأشارت ممثلة جنوب أفريقيا إلى أن التحفظات مسموح بها إلا إذا كانت تتعارض مع المعاهدة؛ وهذا يشمل التحفظات على المادة ٤. وسلطت الضوء على أنه بدون معايير إضافية ستمر أشكال العنصرية والتمييز العنصري المعاصرة دون عقاب، وأشارت إلى أهمية التوصية العامة رقم ١٥ (٢٠٠٤) للجنة القضاء على التمييز العنصري بشأن التمييز ضد غير المواطنين.

٤٩- وقالت ممثلة الاتحاد الأوروبي إن توجيهات الاتحاد تلزم الدول الأعضاء فيه بأن تنشئ هيئات معنية بالمساواة، وهي منظمات مستقلة يمكنها أن تجري ضمن جملة أمور دراسات استقصائية مستقلة وتنشر تقارير مستقلة وترفع توصيات. وأشارت إلى إكوينت (Equinet)، وهي شبكة أوروبية من الهيئات المعنية بالمساواة تضم ٣٨ منظمة. وفيما يتعلق بخطاب الكراهية، ثمة تأكيد على الاحترام الكامل لحرية التعبير وأهمية الإطار الدولي القائم. وأشارت الممثلة إلى القرار الإطاري لمجلس الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٠٨ بشأن مكافحة أشكال ومظاهر معينة من العنصرية وكره الأجانب بوسائل منها القانون الجنائي، الذي يصنف التحريض العلني المتعمد على العنصرية أو كره الأجانب أو العنف جريمةً ويقضي بإجراء تعديلات على القانون الجنائي.

٥٠- وأشار ممثل المغرب إلى ضرورة فرض رقابة على خطاب الكراهية على الإنترنت؛ موضحاً أن هذه الرقابة مصدر قلق كبير لدول عديدة، ولكنها لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تُنقص من جهود الدولة الرامية إلى مكافحة خطاب الكراهية من خلال وسائل الإعلام التقليدية. وأضاف أن المغرب وضع تدابير قانونية، بما في ذلك المادة ٦ من الدستور التي تنص على المساواة أمام القانون، وتشريعاً جنائياً وتشريعاً بشأن الصحافة. وفي المغرب يعاقب القانون أي صحفي يحرش على الكراهية ضد الأجانب. ومن المهم التعامل بشكل فعال مع لجنة القضاء على التمييز العنصري وتقديم تقارير دورية.

٥١- وقال ممثل الولايات المتحدة إن بلده يعترض بشدة على تقييد حرية التعبير. وشدد على أن مثل هذه القيود خطيرة وعلى أنه لا ينبغي للحكومات أن تراقب التعبير. وأضاف أن الحكومات غير الديمقراطية تسيء استخدام مثل هذه التدابير.

## جيم - التدابير الخاصة

٥٢- في الجلسة السادسة، بدأت اللجنة المختصة مناقشة حول موضوع "التدابير الخاصة، بما في ذلك التدابير الإيجابية، والاستراتيجيات أو الإجراءات المتعلقة بمنع ومكافحة واستئصال جميع أشكال ومظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب". وترأس الجلسة، بصورة استثنائية، أفرام ب. هيدوغ من البعثة الدائمة لإثيوبيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وخلال الجلسة، قدم كارلوس فاسكيز، عضو لجنة القضاء على التمييز

العنصري، عرضاً عن كيفية تناول التدابير الخاصة في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وفي الممارسة التي تأخذ بها اللجنة.

٥٣- وفي الجلسة السابعة، قدم تيودور شو، أستاذ ومدير مركز الحقوق المدنية في كلية تشابل هيل للحقوق بجامعة كارولينا الشمالية، عرضاً عن موضوع التدابير الخاصة. وفي الجلسة الثامنة، قدمت إيسا أونسو مونكورس، الباحثة في معهد علم الاقتصاد، في الجامعة الاتحادية بربو دي جانيرو في البرازيل، عرضاً عن "الإجراءات الإيجابية في البرازيل: التجربة الحديثة والمؤشرات الاجتماعية".

٥٤- وفي الجلسة التاسعة، قدمت ديميترينا بتروفا، المديرية التنفيذية لاتحاد المساواة في الحقوق، عرضاً عن الموضوع المدرج في جدول الأعمال.

٥٥- وللاطلاع على موجزات العروض والمناقشات ذات الصلة التي جرت فيما بعد مع المشاركين، انظر الفرع بء من المرفق الأول.

## دال- الآليات الوطنية

٥٦- في الجلسة العاشرة، أطلع بيدرو مورتيان، رئيس المؤسسة الوطنية لمكافحة التمييز وكره الأجانب والعنصرية في الأرجنتين، اللجنة المختصة على العمل الذي تقوم به منظمته بشأن موضوع "إنشاء أو تعيين أو صيانة الآليات الوطنية للحماية من جميع أشكال ومظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ومنع ظهورها".

٥٧- وللاطلاع على موجز للعروض والمناقشة التي تلت مع المشاركين، انظر الفرع جيم من المرفق الأول.

## هاء- كره الأجانب

٥٨- نوقش موضوع "كره الأجانب" في الجلسة الحادية عشرة. وقدم يونانيس ديميتراكوبولس، رئيس إدارة المساواة وحقوق المواطنين في وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، عرضاً.

٥٩- وللاطلاع على موجز للعروض والمناقشة التي تلت مع المشاركين، انظر الفرع دال من المرفق الأول.

## واو- مناقشة عامة وتبادل الآراء، الجلسة الثانية عشرة

٦٠- أجرت اللجنة المختصة مناقشة عامة وتبادلاً للآراء في جلستها الثانية عشرة.

٦١- وأبدت ممثلة الاتحاد الأوروبي بعض الملاحظات الأولية وكان من رأيها أن الاستبيان الذي أعيد إصداره أسفر عن نتيجة مماثلة جداً، من حيث الجوهر، لنتيجة الاستبيان الأول. وأشارت إلى أن بعض المناطق ممثلة تمثيلاً جيداً، بما في ذلك البلدان الأوروبية، في حين هناك

نقص في المعلومات عن بعض المناطق الأخرى. وأشارت إلى أن مناقشات اللجنة المخصصة أكدت أن هناك تحديات لا تزال قائمة. وسُلِّط الضوء أيضاً على العديد من الخطوات الإيجابية والممارسات الفضلى المعتمدة في مختلف أنحاء العالم. وكانت الحالات متنوعة وأخذت حلول مكافحة العنصرية والقضايا ذات الصلة أشكالاً مختلفة، حسب البلد، وبالتالي لم يكن هناك نهج يصلح للجميع. وفيما يتعلق بمسألة المعايير التكميلية، أشارت الممثلة إلى أن الاتحاد الأوروبي يرى أن الدورة السادسة أكدت الرأي الذي مفاده أنه ينبغي أن تقوم الدول وأصحاب المصلحة بمزيد من العمل لتنفيذ ورصد تنفيذ المعايير القائمة بقوة أكبر. وأضافت أن الاتفاقية لا تزال الصك الدولي الأساسي والاتحاد الأوروبي يأسف من عدم تصديق جميع بلدان العالم عليها. وأوضحت أن الاتحاد الأوروبي لا يرى أي دليل على أن عدم وجود معايير قانونية دولية سيمنع الجهود الرامية إلى مكافحة هذه الظواهر.

٦٢- وأفاد ممثل الولايات المتحدة، بالإشارة إلى المناقشة التي جرت خلال الجلسة الحادية عشرة، إلى أن إصلاح نظام الهجرة يمثل أولوية لإدارته التي شددت على أن هناك حاجة إلى إيجاد مسار لحصول ١١ مليون مهاجر غير شرعي في الولايات المتحدة على الجنسية. وفيما يتعلق بالأعداد الكبيرة من الأطفال غير المصحوبين الذين حظوا باهتمام كبير، فإن الولايات المتحدة تعمل مع الحكومات المعنية المجاورة لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة والتنوعية بمخاطرها.

٦٣- وأشارت ممثلة البرازيل إلى أن اللجنة يمكن أن تبدأ في إعداد وثائق، من قبيل خطط العمل أو المبادئ التوجيهية، لسد الفجوة التفسيرية التي أشارت إليها السيدة بتروفا في عرضها. وقالت إن تحقيق أثر إيجابي في حياة الضحايا ينبغي أن يحظى بأولوية قصوى، وأضافت أنها تتطلع إلى مناقشة الثغرات الإجرائية.

٦٤- وأكد ممثل الاتحاد الأفريقي أنه من الاختصاصات الراسخة للجنة المخصصة وضع معايير تكميلية. وليس من مسؤوليات اللجنة النظر في ما إذا كانت تلك المعايير ضرورية أو ما إذا كانت هناك أي ثغرات، حيث تقرر ذلك بالفعل في إعلان وبرنامج عمل ديربان وفي مجلس حقوق الإنسان. وأشار إلى أنه أعرب عن مجموعة متنوعة من الآراء خلال الدورة السادسة والدورات السابقة، وأن الوقت قد حان للمضي قدماً وصياغة عدد من الأحكام. وينبغي ألا تواصل اللجنة المناقشة إلى ما لا نهاية، ولكنها ينبغي أن تستند إلى الاستنتاجات القائمة وأن تمثل ولايتها. وأشار إلى قضية الهجرة التي طرحها ممثل الولايات المتحدة، وقال إن تحقيق تقدم في هذا المجال سيكون مهماً. وأشار إلى العنصرية والريضة باعتباره مجالاً مهماً يمكن أن تقدم فيه اللجنة مساهمتها.

٦٥- وأكدت ممثلة جنوب أفريقيا، باسم المجموعة الأفريقية، مجدداً أن مجلس حقوق الإنسان أنشأ اللجنة المخصصة بموجب القرار ١٠٣/٣ وأسند إليها ولاية واضحة تتمثل في وضع اتفاقيات أو بروتوكولات إضافية للاتفاقية "كمسألة ذات أولوية". ولم يتناول هذا القرار النظر في المسائل أو المناقشات المتعلقة بالثغرات المحتملة أو الحاجة إلى معايير. كما لم تترك الفقرة ١٩٩

من برنامج عمل ديربان أي مجال لمثل هذه الاعتبارات. وكانت هناك ولاية واضحة تتمثل في وضع معايير تكميلية. وكان هذا التركيز واضحاً، بدون أي شك. وترى المجموعة الأفريقية أن المناقشة الجارية، والإصرار على تنفيذ الاتفاقية، في غير محلها لأن المجتمع الدولي هو الذي وضع في مناسبات كثيرة أخرى معايير إضافية. وأشارت إلى أن ضحايا التنميط العنصري يحتاجون إلى دعم أفضل؛ وأن الوقت قد حان لوضع حد نهائي لإفلات مرتكبي جرائم العنصرية من العقاب. ولن تُستكمل المعايير التكميلية إلا بالإرادة السياسية؛ ويجب إيجاد هذه الإرادة، بالنظر إلى أن هناك حاجة إلى المضي قدماً.

٦٦- وأشار ممثل الجزائر إلى أن هناك ثغرات في الإطار القانوني، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق الضحايا. ونتيجة لذلك، لا غنى عن تنفيذ نهج يقوم على الضحية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ودعا جميع الوفود إلى التركيز على محنة الضحايا. وأضاف أن العروض المقدمة خلال الدورات الماضية قدمت ما يكفي من مواد، وتم توزيع عدد من الاستبيانات، ودارت مناقشات في إطار مجلس حقوق الإنسان أيضاً، ولا يمكن القول إن المساهمات غير كافية وإنه لا يمكن الاستناد إليها للمضي قدماً. وأوضح أن قضايا مثل الهجرة تحتاج إلى اهتمام اللجنة وأشار إلى القضية المتكررة بشأن أساليب عمل اللجنة واللجان الأخرى التابعة للمجلس. كما أشار إلى أن الاعتراض على الولايات أصبح شيئاً مألوفاً، ولاحظ أن اللجنة المختصة ينبغي ألا تُعنى بذلك، نظراً لأن هناك ولاية واضحة، وقد حان الوقت لإحراز تقدم بشأن الولاية ذاتها التي تم التفاوض بشأنها في ديربان.

٦٧- وأشار ممثل باكستان، باسم منظمة التعاون الإسلامي، إلى أن الخبراء قدموا مساهمات مهمة خلال الدورة، وقال إنه لا يمكن التشكيك في ولاية اللجنة. فقد كان من الصعب طوال العروض أن نفهم لماذا ناقشت اللجنة ضرورة وضع معايير تكميلية، مادامت الولاية تنص على ذلك. وأضاف أن منظمة التعاون الإسلامي ترى أن هناك حاجة إلى معايير تكميلية. وخلال الدورة الخامسة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، أوصى ممثل عن منظمة التعاون الإسلامي، في إطار البند ٩ من جدول الأعمال، بوضع بروتوكول اختياري يتناول جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وبالتالي، أوصت منظمة التعاون الإسلامي بصياغة بروتوكول إضافي للاتفاقية يتناول العنصرية بطريقة شاملة، وبأن تُكرّس الدورة المقبلة للجنة المختصة لتناول الثغرات الموضوعية. وترى منظمة التعاون الإسلامي أن الوقت قد حان للبحث عن طريقة للمضي قدماً والنظر في الأشكال الجديدة للتعصب، بما في ذلك التعصب الديني.

٦٨- وقال ممثل سويسرا إنه يرى أن الآراء منقسمة بين شق يدافع عن الولاية دون أن تكون لديه فكرة واضحة عما هي الثغرات، وشق ثان يؤكد أن التنفيذ أساسي وأن الاتفاقية لا تحتاج إلى مزيد من البروتوكولات. وقد حاولت سويسرا حصر المجالات التي يمكن تحديد ثغرات فيها؛ غير أنها لم تتمكن من القيام بذلك. وبالتالي فإن سويسرا لا تشكك في الولاية، ولكن لديها



شكوك حول إمكانية الوفاء بها. وأضاف أن إعادة صياغة الاتفاقية ليس خياراً، نظراً لعدم وجود أدلة موضوعية تفيد بالحاجة إلى قوانين جديدة. وأشار إلى أن موضوع كره الأجانب سبق توضيحه منذ عامين وأن الأدوات اللازمة للقضاء على هذه الظاهرة وغيرها متوفرة. ولن تكون هناك أبداً وصفاً واحدة تناسب جميع الحالات ومن غير المستصوب فرض نظام صارم وسابق التجهيز على جميع الدول. وأشار إلى أن المبادئ الرئيسية التي ستوجه المعركة ضد العنصرية متوفرة. والمسألة المطروحة الآن تتعلق أساساً بالتنفيذ.

٦٩- وأكد ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية من جديد تأييد وفده الثابت لولاية اللجنة المختصة. وأشار إلى أن اللجنة تعمل منذ ست سنوات وبحثت المعايير الدولية وعدم الامتثال لتلك المعايير. وأضاف أن إعلان وبرنامج عمل ديربان ينصان على ولاية تتمثل في سد أي ثغرات فيما يتعلق بأي أشكال جديدة من التمييز، وينبغي أن تركز اللجنة عملها على هذا المجال. وقال إنه يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثلة جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية، وممثل باكستان باسم منظمة التعاون الإسلامي، وحث اللجنة على أن تقوم بمزيد من العمل الموضوعي. وكان من رأيه أن العروض المختلفة أظهرت أن هناك أشكالاً جديدة من العنصرية، وأن محتوى تلك العروض سيسمح للجنة بصياغة معايير تكميلية جديدة للاتفاقية. ويجب تحسين الآلية لتغطية أشكال جديدة من العنصرية وكره الأجانب وخطاب الكراهية والتحرير على الكراهية، بما في ذلك تجاه المهاجرين.

٧٠- وشدد ممثل ألمانيا على أن على اللجنة أن تجد طريقاً للمضي قدماً، وأن التبادل الجاري في القاعة مهم. غير أنه يرى أنه يتعين الاستماع إلى رأي الخبراء الذين تمت دعوتهم، والذين شددوا جميعاً على أنه لا توجد حاجة إلى معايير جديدة لمكافحة ظواهر مثل كره الأجانب. وأشار إلى أن ألمانيا تؤيد بشكل كامل بيان الاتحاد الأوروبي الذي يفيد بأنه لا توجد ثغرات موضوعية في الاتفاقية؛ غير أن على البلدان أن تُحسّن تنفيذها للاتفاقية. وكان هذا هو الحال أيضاً في مجالات أخرى متصلة بحقوق الإنسان. فالدول عادةً لا تشكك بطريقة تلقائية في المعايير الأساسية، بقدر ما تركز على حسن التنفيذ. وفي هذا الصدد، أيد ممثل ألمانيا بيان ممثل سويسرا.

٧١- وذكر ممثل مصر أن وجود اللجنة المختصة في حد ذاته يبين الحاجة إلى تحديث الإطار القانوني. فلا غنى عن تحديد الثغرات القائمة في التشريعات وتقييم كيفية سدها. وأيد المقترح الذي تقدم به ممثل باكستان باسم منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بصياغة بروتوكول إضافي، معتبراً أنه سيكون خطوة أساسية من جانب اللجنة.

٧٢- وأشار ممثل إندونيسيا إلى أن هناك حاجة إلى معالجة مسألة التنفيذ، مثلما هناك حاجة إلى معايير تكميلية. وأضاف أن فكرة المعايير التكميلية كانت قد قُبلت عندما أنشئت اللجنة المختصة، وأنه لا ينبغي أن تكون موضع جدل. وفيما يتعلق بالنقاط الموضوعية، أيد البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل باكستان باسم منظمة التعاون الإسلامي وممثل مصر. وأوضح أن

هناك ثغرة حقيقية في إندونيسيا بسبب القضايا العابرة للحدود المتعلقة بالتحريض على الكراهية. وتشعر إندونيسيا بأن الجناة يفلتون من العقاب ولهم تأثير كبير على الوضع الداخلي في البلد، مما قد يؤدي إلى اضطرابات. ونتيجة لذلك، أصبح من الواضح أن هناك ثغرات موضوعية عندما يتعلق الأمر بالتحريض عبر الحدود على الكراهية الدينية.

٧٣- وقال ممثل المغرب إن هناك سبباً واضحاً لوجود اللجنة المخصصة، وأن القرارات والمقررات ذات الصلة وإعلان وبرنامج عمل ديربان توفر أساساً قانونياً متيناً. وأشار إلى أنه لا فائدة من مناقشة ما إذا كان ينبغي الإبقاء على اللجنة. وقد اعتمد إعلان وبرنامج عمل ديربان في عام ٢٠٠١، والآن، بعد ١٣ عاماً، لا تزال العنصرية حية، كما أكدت عروض عديدة. ولم يكن على اللجنة الحد من العنصرية فحسب ولكن القضاء عليها، ولا يمكن أن تقف اللجنة مكتوفة الأيدي. وقد عقدت اللجنة ست دورات وكان من الواضح أن هناك مهاماً كبيرة تنتظرها. فقد كان عليها أن تعزز التشريعات الدولية، ولم يحصل توافق على إعادة صياغة إعلان وبرنامج عمل ديربان وإنما تحسينهما. ويرى المغرب أن التقاعس عن العمل يعني أن اللجنة لا تفي بولايتها وترتكب "جريمة". ذلك أن عمل اللجنة ضروري ويمكن أن يأخذ عدة أشكال؛ والأمر متروك للجنة لاتخاذ القرار بشأن الشكل المناسب.

٧٤- وأعرب ممثل تونس عن دعمه للبيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثلة جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية وممثل باكستان باسم منظمة التعاون الإسلامي. وأشار إلى أن الإطار الدولي الحالي غير مناسب لأن هناك أشكالاً جديدة من العنصرية، وأن بعض الحركات السياسية تتغذى بكراهية الأجانب. ولا يمكن ترك أي عمل من أعمال العنصرية دون عقاب، وعلى المجتمع الدولي استكمال الترسنة القانونية. وقد بينت العروض للجنة أن الضحايا كثيراً ما يرغبون عن الإبلاغ عن الحوادث وعن رفع الدعاوى. وأضاف أن العنصرية تغيرت منذ اعتماد الاتفاقية، وأصبحت تظهر بانتظام على شكل مزيج من التمييز لأسباب اقتصادية ودينية. وقد أدت الأزمات الاقتصادية الجارية إلى تفاقم التمييز العنصري. وهناك عوامل عديدة أخرى لم تعالجها الاتفاقية، مثل الدين. وكما أشارت ممثلة جنوب أفريقيا، فإن اللجنة ليست في وضع يسمح لها بإعادة اختراع القواعد القانونية، ولكن عليها أن تكافح العنصرية بأشكالها الراهنة. زد على ذلك أن ثورة الاتصالات أضافت عاملاً جديداً.

٧٥- وأوضح ممثل باكستان أن منظمة التعاون الإسلامي لم تشر إلى أن صياغة بروتوكول اختياري تعني إعادة صياغة الاتفاقية. غير أن عدداً من اتفاقيات حقوق الإنسان ألحقت بها بروتوكولات اختيارية. وبالتالي، فإنه يقترح أن تجرى خلال الدورة المقبلة للجنة المخصصة مناقشة موضوعية للنظر في الثغرات الموضوعية الفعلية التي يتعين سدها. وأشار إلى أن اللجنة لديها ما يكفي من المواد الخام يمكنها التعويل عليها.

٧٦- وأشار ممثل ألمانيا إلى أنه لا يوجد شيء يمنع البلدان من اتخاذ إجراءات لمكافحة العنصرية. وأضاف مرة أخرى أن المسائل الأساسية تتعلق بما إذا كانت الدول تنفذ الاتفاقية وتكيف صكوكها الوطنية وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٧٧- وأكد ممثل سويسرا من جديد أن اللجنة تناقش هذه المسائل منذ ست دورات ولم تحدد حتى الآن أي ثغرات موضوعية ملحة تستدعي أن تضع اللجنة معايير تكميلية. غير أنه من وجهة نظر سويسرا، فإن اللجنة لديها رسالة واضحة: على الدول أن تكافح ظواهر العنصرية. وتشك سويسرا في أن أي معايير تكميلية ستؤدي إلى أي إجراء آخر. وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن معظم البروتوكولات الاختيارية تتعلق بالبلاغات وتعالج احتياجات محددة بوضوح.

٧٨- وذكر ممثل الجزائر أن هناك حاجة واضحة إلى وضع معايير وأنه لا غنى عن سد الثغرات التي حُددت خلال الدورات السابقة. وأضاف أن اللجنة استمعت إلى الدعوات المتكررة لتحسين التنفيذ ولكن كانت هناك قيود واضحة أعاق تنفيذ الصكوك القائمة. وترى الجزائر أن المناقشات العامة بينت أن الصكوك الحالية غير كافية لمكافحة جميع أشكال التمييز.

٧٩- وأضاف ممثل تونس أن العمل على مشروع بروتوكول لا يمنع الدول من تنفيذ الاتفاقية. غير أنه لا بد من سد الثغرات القائمة، وكره الأجنب والتنمية العنصري من بين هذه الثغرات. وأعرب عن تفاؤله بأن اللجنة المخصصة باستطاعتها أن تحرز تقدماً وأشار إلى أن عمل اللجنة لا يمنع البلدان بأي شكل من الأشكال من اتخاذ إجراءات على المستوى الوطني.

٨٠- وقال ممثل الاتحاد الأفريقي إن وضع قاعدة ما لا يمثل إلا خطوة أولى نحو تنفيذها، نظراً لأن القاعدة قد لا تكتسب قبولاً عالمياً. ويمكن للبلدان أن تقرر دائماً ما إذا كانت ترغب في أن تصبح طرفاً في معاهدة ما.

٨١- وأوجز الرئيس - المقرر المناقشة وأشار إلى أنه لا تزال هناك اختلافات في الرأي. وأضاف أن الوفود لم تضع في اعتبارها الأدلة المقدمة فيما يبدو ولكنها التزمت بمواقفها الأصلية التي تحددها سياساتها العامة.

٨٢- وأشار إلى أن إعلان وبرنامج عمل ديربان اعتمدا بتوافق الآراء ولم تكن هناك أي اعتراضات على الوثيقة في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجنب وما يتصل بذلك من تعصب المعقود في ديربان في عام ٢٠٠١. وعلى الدول التي شاركت في ذلك القرار أن تحتفظ بشيء من حسن النية التي أبدتها في ذلك الوقت.

٨٣- وأضاف أن اللجنة المخصصة عقدت عدداً كبيراً من الاجتماعات بسبب الاختلافات في الرأي والانقسامات التي برزت بين بعض مجموعات البلدان. فقد أصرت مجموعة على أنه ليست هناك حاجة إلى قانون جديد، وأن من الأفضل التركيز على تعزيز التنفيذ. وقد ذهب

رأي آخر إلى أنه يمكن السعي إلى التنفيذ بشكل أفضل ولكن هذا لا يكفي. وأصرت هذه المجموعة على أن هناك حاجة إلى بروتوكول يتناول الظواهر الجديدة.

٨٤- وشدد الرئيس - المقرر على أن مختلف البيانات تؤكد أن العنصرية آخذة في الازدياد في محافل وقطاعات ومناطق عديدة. ومثلما تبين خلال الدورة، فإن العنصرية ظاهرة بارزة في بعض القطاعات، مثل كرة القدم، وهناك نقاش بالفعل داخل الاتحاد الدولي لكرة القدم واتحادات أخرى حول كيفية التصدي لهذه المسألة.

٨٥- وقال الرئيس - المقرر إن حالة الجمود الدائم لا يمكن أن تستمر وطلب إلى الوفود النظر في سبل المضي قدماً من أجل إيجاد حل قبل نهاية الدورة. وأعلن الرئيس - المقرر عن تأجيل الجلسة الرسمية وواصلت اللجنة المخصصة أعمالها بعقد جلسة غير رسمية للمنسقين الإقليميين والوفود المهتمة.

## زاي- الثغرات الإجرائية فيما يتعلق بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

٨٦- في الجلسة الثالثة عشرة، قدم أنور كمال، عضو لجنة القضاء على التمييز العنصري، عرضاً عن "الثغرات الإجرائية فيما يتعلق بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري". وللاطلاع على موجز للعرض والمناقشة التي تلت، انظر الفرع هاء من المرفق الأول.

## حاء- مناقشة عامة وتبادل الآراء، الجلسة الرابعة عشرة

٨٧- في الجلسة الرابعة عشرة، أجرت اللجنة المخصصة مناقشة عامة أخرى وتبادلاً للآراء. وأشار الرئيس - المقرر إلى الحاجة إلى النظر في ما ينبغي القيام به بشأن قائمة المواضيع الجديدة وما هي الخطوات التي ينبغي اتخاذها فيما يتعلق بالاستبيان.

٨٨- وتناول ممثل الولايات المتحدة مسألة التحفظات على الاتفاقية، والغرض من اللجنة المخصصة وعملها في المستقبل. وفيما يتعلق بالتحفظات، أشار إلى أن المناقشات تحللتها انتقادات للدول التي أبدت تحفظات على الاتفاقية، ولا سيما المادة ٤. وأفاد بأن موقع الإنترنت الخاص بمجموعة معاهدات الأمم المتحدة يشير إلى أن نحو ٢٠ دولة أبدت تحفظات على المادة ٤. وهناك طائفة واسعة من الدول التي أبدت تحفظات، بما فيها الولايات المتحدة. وأضاف أن الإشكالية تكمن في تقاطع حرية التعبير مع قوانين مكافحة التمييز؛ غير أن الولايات المتحدة لن تقبل أي التزام من شأنه أن يحد من الحريات الأساسية المحمية في دستورها. وعلى سبيل المثال، سمحت الولايات المتحدة بتنظيم مسيرة أثارت جدلاً كبيراً نظمها الحزب النازي في حي معظم سكانه من اليهود، ولكنها كفلت حق الآخرين في الاحتجاج على المسيرة. وشدد على أن التحفظات على الاتفاقيات مسموح بها عموماً. وفيما يتعلق بالغرض من اللجنة المخصصة، شدد على أن قرار مجلس حقوق الإنسان ١٠٣/٣، الذي طلب فيه

المجلس إلى اللجنة وضع معاهدة جديدة، كان قد اعتمد بموجب تصويت، وليس بتوافق الآراء. كما أن الفقرة ١٩٩ من برنامج عمل ديربان لا تدعو إلى إنشاء معاهدة جديدة. وبدلاً من ذلك، تشير الصيغة المعتمدة إلى "إعداد معايير دولية تكميلية"، دون تحديد نوع الوثيقة. وأكد أن أي عمل تقوم به اللجنة المخصصة لسد أي ثغرات هو عمل مفيد، ولكن لم يطلب إعلان وبرنامج عمل ديربان إلى اللجنة وضع معاهدة جديدة أو بروتوكول جديد، ولكن معايير تكميلية قد تأخذ أشكالاً أخرى. وفي قرارات المجلس الأخيرة المعتمدة بتوافق الآراء، مثل القرار ٣٠/٢١، أشار المجلس إلى الفقرة ١٩٩ من برنامج عمل ديربان، مشدداً على الحاجة إلى معايير تكميلية. وأضاف أن الولايات المتحدة لا ترى ضرورةً لوضع اتفاقية جديدة ملزمة قانوناً؛ ولكن ربما تكون هناك حاجة إلى معايير تكميلية أخرى، وهي على استعداد لمناقشة أشكال المعايير التي يمكن أن تحسن الحماية في تلك المجالات.

٨٩- وأشارت ممثلة البرازيل إلى أن العروض المقدمة خلال الدورة سمحت للجنة بجمع معلومات كثيرة ستمكنها من المضي قدماً. وكان السيد كمال قد أكد في إحاطته بشأن الثغرات الإجرائية على أهمية تعزيز تنفيذ الاتفاقية عن طريق سد الثغرات الإجرائية من خلال وضع بروتوكول اختياري للاتفاقية، على سبيل المثال، ينص على إجراء زيارات قطرية. وشددت على أن لجنة القضاء على التمييز العنصري تناولت هذه المسألة مع اللجنة المخصصة في مناسبات عديدة، وأن الوقت قد حان لكي تتخذ اللجنة المخصصة إجراءً فعالاً بشأن هذه المسألة.

٩٠- ورحب ممثل باكستان، باسم منظمة التعاون الإسلامي، بالاقترح الذي مفاده أن الوقت قد حان لتعمل اللجنة المخصصة بتوصية لجنة القضاء على التمييز العنصري وتُنظر في وضع بروتوكول اختياري للاتفاقية يتناول الثغرات الإجرائية. ورحب أيضاً بموقف ممثل الولايات المتحدة الذي مفاده أن الوقت قد حان لمناقشة أشكال المعايير التكميلية. وأشار إلى أن باكستان أكدت أن التوصيات العامة للجنة القضاء على التمييز العنصري، التي تناولت فيها اللجنة مسألة الثغرات الموضوعية، لا تعتبر ملزمة قانوناً بل هي مجرد توجيه، ويمكن أن تُدرج المعايير التكميلية القضايا التي تتناولها التوصيات العامة في بروتوكول اختياري. وأوصى ممثل باكستان بأن تقضي اللجنة المخصصة خلال دورتها المقبلة بعض الوقت لاستكشاف ما يلي: (أ) أشكال المعايير التكميلية؛ (ب) بروتوكول اختياري للاتفاقية لسد الثغرات الإجرائية؛ (ج) بروتوكول اختياري للاتفاقية لسد الثغرات الموضوعية، بالاستناد إلى القضايا المشار إليها في التوصيات العامة للجنة القضاء على التمييز العنصري.

٩١- وقال ممثل شيلي إن شيلي تؤيد أي مقترح للمضي قدماً بعمل اللجنة المخصصة، وأيد التدخل السابق لممثلة البرازيل.

٩٢- وأكدت ممثلة جنوب أفريقيا، باسم المجموعة الأفريقية، من جديد الموقف الذي مفاده أن التحفظات على المواد ٢ و ٤ و ١٤ من الاتفاقية أحدثت ثغرات ينبغي سدها. واقترحت دعوة لجنة القضاء على التمييز العنصري إلى تقديم معلومات عن التحفظات والكيفية التي تؤثر

بها على تنفيذ الاتفاقية. وشددت على أن الاتفاقية وثيقة حية تشملها ٣٥ توصية عامة ذات صلة، الأمر الذي يؤكد وجود ثغرات موضوعية في الاتفاقية. وأشارت إلى أن اللجنة المختصة ينبغي أن تنظر في الثغرات الموضوعية في دورتها المقبلة. كما ينبغي أن تنظر في العناصر الأساسية للثغرات الإجرائية في الاتفاقية والتي أبرزتها لجنة القضاء على التمييز العنصري فيما يتعلق بالرصد والزيارات القطرية؛ وينبغي أيضاً أن يُطلب إلى اللجنة أن تقدم عرضاً عن هذه المسألة في الدورة المقبلة للجنة المختصة. واقترحت ممثلة جنوب أفريقيا أيضاً دعوة المفوضية السامية لحقوق الإنسان لتقديم عرض في الدورة السابعة للجنة المختصة يشتمل على تحليل مقارن لآليات هيئات المعاهدات لتحديد أوجه الاختلاف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وسد الثغرات.

٩٣- وأكدت ممثلة الاتحاد الأوروبي من جديد أن الاتحاد الأوروبي ملتزم بمناقشة الثغرات المحتملة وإيجاد طرائق بناءة لتنفيذ الصكوك القائمة لمكافحة العنصرية. وأشارت إلى التقدم الكبير الذي أحرز داخل الاتحاد الأوروبي على المستويين الوطني والإقليمي منذ إنشاء اللجنة المختصة، وإلى تطور التشريعات في الاتحاد الأوروبي بحيث تتجاوز في بعض الحالات إطار الأمم المتحدة. وعندما نوقشت أساليب عمل اللجنة المختصة، شدد ممثلو الاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى المضي قدماً على أساس الوقائع وليس التطلعات. وأشارت إلى أن العمل في المستقبل بشأن تحديد الثغرات يجب أن يستند إلى التحليل والوقائع. ولا يتعين بالضرورة أن تكون المعايير التكميلية بروتوكولاً اختيارياً أو اتفاقية جديدة؛ فيمكن أن تتخذ أيضاً شكل مبادئ توجيهية جديدة وممارسات فضلى وتوصيات عامة للجنة القضاء على التمييز العنصري. وطلبت تقديم أدلة ملموسة على الثغرات الموضوعية التي لا يمكن سدها بموجب الاتفاقية، مشيرةً إلى أن أعضاء لجنة القضاء على التمييز العنصري لاحظوا مراراً وتكراراً أسف اللجنة من أن الدول لا تفي بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير وبالالتزام على النحو الواجب.

٩٤- واختتم الرئيس - المقرر الجلسة، مشيراً إلى أن هناك تصورات مختلفة. فهناك شق أول يرى أن النظر في معايير تكميلية يشمل بحث بروتوكولات أو اتفاقيات إضافية، وشق ثان يرى أن المعايير القانونية يمكن أن تتخذ أشكالاً منها أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية. وأشار إلى أن لجنة القضاء على التمييز العنصري طلبت إلى البلدان في العروض والتقارير أن تعيد النظر في تحفظاتها، الأمر الذي يدل بوضوح على أن هناك قضايا تتعلق بكل من التحفظات وتقديم التقارير، وهما مجالان يمكن أن يحسنا إنفاذ أحكام الاتفاقية. ومن المسائل الأخرى المتبقية، مسألة التفسير أو الحكم بالاستناد إلى الواقع. وقال إنه لن يكون على الدول أن توافق على معيار قانوني جديد، بالنظر إلى أنها لها صلاحية اتخاذ القرار بشأن التصديق على الصك من عدمه.

٩٥- ورُفعت الجلسة للسماح للمنسقين الإقليميين بالنظر في المقترحات المقدمة والمجالات التي يمكن فيها التوصل إلى استنتاجات وتوصيات في الدورة السادسة، وتقديم مقترحات بشأن مستوى الإجماع والاتفاق.

## رابعاً - اعتماد التقرير

٩٦- افتتح الرئيس - المقرر الجلسة الخامسة عشرة صباح يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. ورفعت الجلسة لإتاحة وقت إضافي للجنة لمواصلة مناقشتها غير الرسمية بهدف التوصل إلى اتفاق.

٩٧- واستؤنفت الجلسة في وقت لاحق من بعد ظهر ذلك اليوم. وفي أعقاب المناقشات غير الرسمية، وافقت اللجنة المخصصة على مناقشة المواضيع التالية في الدورة السابعة للجنة:

- (أ) المسائل المتصلة بتنفيذ الاتفاقية:
- '١' الانضمام العالمي للاتفاقية أو التصديق عليها؛
- '٢' تحليل عدد ونطاق وأساس التحفظات على المواد المختلفة وآثارها؛ وتقييم استخدام آلية تقديم الشكاوى بموجب المادة ١٤؛
- '٣' القضايا والتحديات وأفضل الممارسات المتعلقة بتقديم التقارير بموجب الاتفاقية؛
- '٤' تنفيذ التوصيات المقدمة إلى الدول؛
- (ب) الثغرات الإجرائية فيما يتعلق بالاتفاقية:
- '١' مواصلة النظر في آراء لجنة القضاء على التمييز العنصري بشأن العناصر الرئيسية فيما يتعلق بالثغرات الإجرائية وأفضل الوسائل لسدها (متابعة للدراسة التي أجريت في عام ٢٠٠٧ والعروض المختلفة المقدمة والمقترحات التي قدمت إلى اللجنة المخصصة وفقاً لولايتها)؛
- '٢' عرض من المفوضية السامية لحقوق الإنسان: مقارنة الإجراءات ذات الصلة التابعة للمعاهدات الأخرى؛
- (ج) الآليات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية:
- '١' حلقة نقاش من أجل اعتماد منظور مقارن بشأن الآليات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية؛

(د) عرض ومناقشة بشأن الغرض من التوصيات العامة للجنة القضاء على التمييز العنصري والعملية التي تفضي إلى إصدار تلك التوصيات في سياق التنفيذ الفعال للاتفاقية، وأوجه القصور الممكنة؛

(هـ) مناقشات عامة مع عضو أو أكثر من أعضاء لجنة القضاء على التمييز العنصري.

٩٨- ووافقت اللجنة المخصصة على الاستنتاجات العامة التالية بشأن العنصرية والرياضة:

(أ) تتزايد العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب حول العالم. ولوحظت أيضاً مظاهر ضارية لهذه الآفات تم توثيقها في عالم الرياضة وحوله، بما في ذلك في ملاعب كرة القدم في مختلف الأقاليم؛

(ب) كرة القدم رياضة بارزة ذات امتداد عالمي، وذات قدرة على جذب جمهور كبير، ولها تأثير كبير على الملايين من الناس في جميع أقاليم العالم؛

(ج) اتحادات كرة القدم الدولية والجمعيات الوطنية لكرة القدم تدرك مشاكل التمييز العنصري في الرياضة وتبذل جهوداً لمكافحة هذه الآفة؛

(د) الرياضة، وخاصة كرة القدم، يمكن استخدامها لتضخيم رسائل مكافحة التمييز ودعم الجهود الأولية التي تبذلها الحكومات والمجتمع المدني لمكافحة العنصرية؛

(هـ) تُشجع اللجنة المخصصة مجلس حقوق الإنسان على دعوة المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ولا سيما وحدة مناهضة التمييز العنصري، إلى أن تواصل في عملها إعطاء الأولوية لقضايا العنصرية في الرياضة، مع التركيز على كرة القدم. وفي هذا الصدد، ترى اللجنة أنه ينبغي إتاحة موارد للمفوضية لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالعنصرية والرياضة.

٩٩- وفي الجلسة الخامسة عشرة أيضاً، اعتمد تقرير الدورة السادسة رهن الاستشارة، على أن يكون مفهوماً أن الوفود ستقدم التصويبات الفنية على مداخلاتها كتابياً إلى الأمانة في موعد أقصاه ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ودعا الرئيس - المقرر المشاركين إلى إلقاء بيانات عامة.

١٠٠- ووجه ممثل باكستان، باسم منظمة التعاون الإسلامي، الشكر للرئيس - المقرر على قيادته الممتازة وتوجيهه المتميز خلال الدورة.

١٠١- ووجهت ممثلة جنوب أفريقيا، باسم المجموعة الأفريقية، الشكر للرئيس - المقرر على قيادته، وأقرت بالتقدم المحرز والمناخ البناء الجيد الذي ساد الدورة السادسة. وأشارت إلى أن ولاية اللجنة المخصصة ينبغي أن تسترشد بالفقرة ١٩٩ من برنامج عمل ديربان ومقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٣/٣، وقراره ٣٠/١٠، وكررت رأي المجموعة الأفريقية الذي مفاده أن على اللجنة أن تركز على تلك النصوص التوجيهية لدى القيام بأعمالها.



١٠٢ - ووجهت ممثلة الاتحاد الأوروبي الشكر للرئيس - المقرر على مساهمته في تهيئة هذا الجو البناء وإتاحة التبادل المثمر للآراء، مضيفاً أن خبرة الرئيس - المقرر الطويلة ساعدت اللجنة على إيجاد أرضية مشتركة للمضي قدماً. أما عن الموضوعين الجديدين اللذين نُظِرَ فيهما خلال الدورة والمتعلقين بالمنع والتوعية والتدابير الخاصة، يرى الاتحاد الأوروبي أن الخبراء المدعويين عاجلوا الموضوعين معالجة شاملة، ولم يشر أي منهم إلى أن هناك أي مجال معين لم يشمل الإطاري القانوني الدولي الحالي لمكافحة العنصرية والتصدي للقضايا ذات الصلة. وفيما يتعلق بموضوع كره الأجانب، أكدت أن تدابير مختلفة قد اتخذت لمكافحة، وذلك حسب الأسباب المختلفة التي تقف وراء الظاهرة، وأن الاتحاد الأوروبي ما زال يرى أن اهتمام اللجنة بالتعريف القانوني لهذه الظاهرة لن يعطي أية قيمة مضافة. أما عن موضوع الآليات الوطنية، فهناك حاجة مستمرة إلى مواصلة استكشاف قدرة هذه الآليات على تحسين تنفيذ المعايير الدولية القائمة، بما يكفل فعاليتها. وفيما يتعلق بمسألة الثغرات الإجرائية، أكدت ممثلة الاتحاد الأوروبي أن لجنة القضاء على التمييز العنصري استطاعت، كنقطة انطلاق، القيام بعملها بشكل فعال ضمن الإجراءات القائمة. وأشارت إلى أن مستوى تعاون الدول الأطراف لم يكن مرضياً في جميع الأحوال، وهذا هو سبب الحاجة إلى تحسين تنفيذ الإجراءات القائمة في المقام الأول. واقترحت أيضاً أن تقدم اللجنة المخصصة إلى مجلس حقوق الإنسان آراءها بشأن مسألة وقت الاجتماع المخصص للجنة. وإذ تتطلع إلى الدورة المقبلة، قالت ممثلة الاتحاد الأوروبي إن اللجنة ستستفيد من دراسة هذه المواضيع التوافقية، التي يمكن للدول من مختلف الأقاليم أن تتبادل بشأنها خبراتها في مجال تنفيذ القواعد والمعايير القائمة.

١٠٣ - وأعرب ممثل الصين عن تقديره لحكمة الرئيس - المقرر وأشاد بجميع الزملاء في اللجنة المخصصة والأمانة على عملهم الدؤوب خلال الأسبوعين الماضيين. وأشار المندوب إلى أن العنصرية تشكل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان وأن المجتمع الدولي يشهد حالات خطيرة تزداد سوءاً من العنصرية والتمييز العنصري وكره للأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأضاف أن المجتمع الدولي ينبغي أن يؤيد الإطار الدولي الذي يهدف إلى مكافحة العنصرية، وبالتالي ينبغي أن تصاحب الإرادة السياسية المثبتة إعلان وبرنامج عمل ديربان ومؤتمر استعراض نتائج ديربان. ومن المهم تعزيز الانسجام والتعايش بين الأجناس والمجتمعات المختلفة في العالم. وتحقيقاً لذلك، ينبغي وضع معايير تكميلية جديدة لمكافحة الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وتُحث اللجنة المخصصة على تحقيق نتائج ملموسة لهذه الغاية.

١٠٤ - ووجهت ممثلة البرازيل الشكر للرئيس - المقرر على دوره في مساعدة اللجنة المخصصة على التوصل إلى توافق في الآراء حول اعتماد استنتاجات الدورة. وأعربت عن تفلؤها بأن اللجنة المخصصة ستواصل تركيزها على المسائل المطروحة وبأن عملها في المستقبل سوف يساعد على الوفاء بالولاية التي أسندتها إليها مجلس حقوق الإنسان. ورجت بشكل خاص بالاستنتاجات والمقترح الخاص بإجراء مناقشات في المستقبل بشأن الثغرات الإجرائية.

١٠٥ - ووجه ممثل الولايات المتحدة أيضاً الشكر للرئيس - المقرر على الروح التي سادت الدورة السادسة للجنة المخصصة وعلى ما قدمه من توجيه، وأعرب عن تقديره لجميع الزملاء على جهودهم للتوصل إلى توافق في الآراء خلال الدورة.

١٠٦ - ولدى اختتام الاجتماع، وجه الرئيس - المقرر الشكر للمشاركين على ما أدلوا به من كلمات تقدير لشخصه، مشيراً إلى أن التقدّم المحرز أثناء الدورة إنما هو حصيلة العمل الشاق الذي قامت به الوفود.

## Annexes

[English only]

### Annex I

#### **Summaries of the expert presentations and initial discussions on the agenda topics**

##### **A. Summary of the expert presentations and initial discussions on the topic of “Prevention and awareness-raising, including through human rights education and training, in the fight against racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance”**

1. At the 2nd meeting on 7 October 2014, the Ad Hoc Committee on the Elaboration of Complementary Standards heard presentations given by Mr. Patrick Gasser, Senior FSR Manager at Union of European Football Associations (UEFA), Mr. Jonas Burgheim, Deputy Head of the United Nations Office on Sport for Development and Peace (UNOSDP), and Mr. Pavel Klymenko, a representative of the Football Associations against Racism in Europe (FARE Network) on “Prevention and awareness-raising, including through human rights education and training, in the fight against racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance” as it related to sport.

2. Mr. Patrick Gasser presented on UEFA’s role in the area of racism in sport, stating that football provided a unique platform to address that issue. UEFA was active in anti-racism initiatives in football. It had established a set of sanctions for disciplinary controls, it organized Football Action week every October during Day 3 of the UEFA Champions League and had just held a “Respect Diversity” conference in Rome in September 2014. Its’ “No to Racism” campaign included education, campaigning and sanctions. He noted that UEFA’s anti-discrimination campaign comprised 54 Euro 2016 qualifiers (national team’s competition), 40 games of the Champions League and Europa League (club competition). The following actions took place during those matches: “No to Racism” campaign via announcements on stadium speakers; graphics on giant screens; the broadcasting of television advertisements; messages in match programmes and kids-players escort initiative. In addition, UEFA pursued a number of educational programmes, such as seminars on institutional discrimination, the Captains for Change Initiative and the Women in Football Leadership Programme.

3. UEFA noted that it tackled all forms of discrimination, including racism, gender discrimination and homophobia. While its jurisdiction was currently limited to UEFA-sponsored events, such as Champions League matches, UEFA also worked at influencing national associations. An important part of UEFA’s national approach was the cooperation between the UEFA’s control and disciplinary body and the FARE Network in order to monitor football matches and report discriminatory behaviour.

4. Mr. Jonas Burgheim, introduced the work of the Special Adviser on Sport for Development and Peace and the United Nations Office on Sport for Development and Peace and the work of the Intergovernmental Working Group in the area of sport, peace and development. The Group’s main activities were the promotion and support of (national) policies and projects as well as policy work in cooperation with UN partners, with reference

to GA resolution A/RES/67/17. He noted that the Human Rights Council had become increasingly active in the field of human rights and sport, noting resolutions A/HRC/RES/13/27, adopted in 2010, A/HRC/RES/26/18 and A/HRC/27/L.14 both adopted in 2014 in that regard. Mr. Burgheim explained that UNOSDP worked with a number of different actors ranging from governments to other United Nations entities to sport federations. The Office was active in policy formulation and was implementing concrete projects under its mandate. UNOSDP was involved in the drafting process of the relevant General Assembly resolutions, and had intervened from time to time to resolve emblematic cases concerning discrimination in sport, notably a recent case concerning the wearing of the head scarf during a women's basketball games. Mr. Burgheim underlined the importance of sport in the area of anti-discrimination, noting that sport was a powerful tool to strengthen social ties and networks, and promote ideals of peace, fraternity, solidarity, non-violence, non-discrimination, tolerance and justice. Sport was a global phenomenon, which had a strong convening power and enjoyed wide-spread popularity, especially among youth. He offered the support of the Office on Sport for Development and Peace and provision of relevant expertise to the Ad Hoc Committee.

5. Mr. Pavel Klymenko, FARE Network, briefed delegates about the work of the network concerning racism and xenophobia in sport, especially football. The FARE network membership, though primarily European, was also growing on a global scale. FARE was currently active in more than forty countries and cooperated with UEFA, FIFA, CONCACAF and others. Among the major issues in football that were addressed by FARE were: the re-emergence of far-right parties and extremist movements in Europe; the continued abuse of ethnic minorities; escalating xenophobia and extremist symbolism at matches; the existence of glass ceilings for minorities in sports administration and coaching; and the fact that national bodies and Governments were slow to respond to such problems. He explained that stronger sanctions from responsible sport associations, as well as national authorities were important to combat racism and xenophobia in sport. It was important that UEFA disciplinary bodies be informed, following an analysis of the probability of risk at certain matches and that independent monitoring of these matches take place. He added that FARE assisted with the collection of data, carrying out a preventative prognostic function.

6. Mr. Klymenko stated that strong leadership was necessary, as there was an obvious need to broaden diversity in sport, in cooperation with affected communities. He added that the system of data collection undertaken by FARE Network allows for prevention, and could be replicated at the national level. It was also important to ensure that legal frameworks were consistent at the national level, as such commonly-agreed principles to assist in addressing discriminatory incidents in sport at the international level could be useful. The cooperation between police forces and sport organizers was critical. In addition, the expert suggested that anti-discrimination campaigns needed to be supported by countries and public authorities should engage with fans and victims.

7. The representative of Morocco while noting that football was at the forefront in addressing discrimination in that sport, inquired about anti-discrimination initiatives in other sports and other regions and whether it would be possible to build on the initiatives taking place in Europe. The European Union welcomed the expert discussion of practical initiatives taking place to combat racism in sport. It also inquired whether there were attempts to expand these initiatives to other regions and other sports, and also asked about other forms of discrimination, such as discrimination against women and persons with disabilities, asking about examples of efficient approaches. It noted that an increased partnership between UN organizations and sport federations was essential to combat discrimination. The Human Rights Council should play a role in that regard. Some sport associations, such as the International Olympic Committee, that had UN observer status,

were very active, but, the potential for close cooperation was largely untapped and remained to be utilized.

8. Mr. Burgheim and Mr. Gasser noted that in addition to football, other sport federations were becoming engaged in the fight against discrimination. With regard to the global coverage of football and racism issues, it was recalled that FIFA was invited to present to the Ad Hoc Committee, but was unable to participate on this occasion due to scheduling constraints. Mr. Klymenko noted that similar problems in other sports such as basketball, cricket and rugby had triggered some responses in other regions, like North America, Latin America and Asia. He told the Committee that Australian sport associations had, for example, developed frameworks for fighting discrimination, in particular homophobia, in team sports. Football associations in other regions were undertaking similar actions such as the independent monitoring used by the FARE network and that the network was open to assisting other regions, if requested. Nevertheless, he added, clearly not all stakeholders were engaged in the fight against racism.

9. The representative of Uruguay noted that racism and violence existed in football in Uruguay, mostly at the club level and noted a chain of responsibilities, which included the need to enhance the awareness of national federations.

10. The representative of the Republic of South Africa asked the experts to comment on the role of sport in healing, remembrance and reconciliation, with regard to racism. Mr. Burgheim recalled that dual aspects and values of sport were reflected in para. 86 and 218 of the DDPA, and noted that the symbolism and practice of sport could have a strong impact on reconciliation. Mr. Gasser noted that UEFA actively pursued reconciliation projects for example, in Eastern Europe or in the Middle East. In his view, the goal is to “wave a new social fabric for the next generation”. Mr. Gasser explained that UEFA jurisdiction and its rules and regulations applied to UEFA competitions, and not national leagues, which complicated addressing national instances of racism in football. He did however; note some good practice examples that could share with the organizers of national competitions and national associations. He stated that improved cooperation was required on this and that UEFA was pleased to share its good practices, if asked. He added that UEFA was also involved in sponsoring tobacco-free matches, and public health issues such as childhood obesity.

11. In response to the questions, Mr. Gasser also noted that while racism was a very key component, the UEFA respect diversity approach set a wider consideration than race, as the organization was against any form of discrimination. Both he and Mr. Burgheim also stressed the need to involve local actors and stakeholders in anti-discrimination initiatives, underlining the very important local partnerships with organizations like FARE Network. Mr. Klymenko agreed that it was essential to reach out to all stakeholders involved in sports in order to involve them in anti-discrimination initiatives.

12. A representative of the International Basketball Federation (IBF) stated that perhaps there was no racism per se in sport, as rather sport offered a platform for sentiments which already existed in different societies. While noting the important role to be played by sports federations, such as IBF, he underlined the fact that it was for Member States to have regulations in place to prohibit and punish racism.

13. The experts agreed that while sport indeed mirrored society, racism was also present in the sport itself. Large sporting events, unfortunately, could provide giant venues for discrimination, underlining the importance of using these very same venues to combat discrimination through anti-discrimination campaigns and messages. Mr. Gasser explained that the effect of sport as an “opinion maker” could be assessed by the fact that advertisement time during prominent sport events, such as the Champions League matches, sold for millions of Euros.

14. The Chairperson-Rapporteur inquired as to why despite the practical measures being undertaken in the arena of sport, racist and xenophobic incidents continued to occur; whether it was possible to link issues of awareness-raising to penalties in the initiatives being considered and carried out; and whether contexts like the media or political discourse could provoke these sentiments and violence at sports events. The Chairperson-Rapporteur also asked about whether the experts were involved in the FIFA “good behaviour barometer” and whether they had any comments on its scientific basis and effectiveness. Mr. Gasser replied that according to its own statistics, the number of incidents had increased, however this was a good sign as it meant that monitoring and tracking, in partnership with FARE Network were now more effective and that over time with the efforts undertaken, these figures would start to decrease. He cautioned that there was a limit to what could be asked of federations, as efforts against racism could backfire and fail. Football could not create peace; rather, the primary role was for Governments; federations, national associations and civil society were stakeholders who could assist within their jurisdictions and means. All society must contribute, and success could only come from interplay among all actors. Mr. Klymenko added that as civil society and governing bodies were making some good progress, the actions of football bodies now needed to be matched by the Governments and the United Nations.

15. At the 3rd meeting on 8 October, the Chairperson of the Working Group of Experts on People of African Descent (WGEPAD), Ms. Mireille Fanon-Mendes France, presented on the topic of “Prevention and awareness-raising, including through human rights education and training, in the fight against racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance.” She pointed out that several human rights instruments such as the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (ICESCR), the International Convention on the Rights of the Child (CRC) and mechanisms such as the Special Rapporteur on Education pointed to the importance of education as a commodity and service to achieve other aims. She indicated Declarations such as the International Decade for Education in the field of human rights proclaimed in 1994 by the General Assembly; the guidelines for national education plans on human rights adopted by the General Assembly in 1996 and proclamation of the “World education program in the field of human rights”. Despite such efforts by the international community, she pointed out that education was increasingly being commercialized and driven by the market economy, leading to the creation of social hierarchy.

16. Ms. Fanon-Mendes France provided an overview of the situation of human rights education in France and stated that while vocational training was being promoted and integrated into the business sector, it had left out important elements of human rights education “directed to the full development of the human personality and the sense of dignity” and “for anyone able to play a useful role in a free society” as stipulated in the major human rights conventions. Rather, education and training was seen primarily as a productive investment for businesses. She added that the results were overwhelming elsewhere as well: in Africa, human rights was not a part of the curricula in many countries; in both Europe and the Americas, very few countries had developed action plans in the area of human rights education; and in the Asia and the Pacific, only two countries had developed plans of action in the area. She listed a number of reasons behind the challenge in promoting human rights education such as the lack of political will of States, the lack of resources and specialists in this field, as well as prevailing political instability, corruption, endemic poverty and illiteracy in different countries.

17. Ms. Fanon-Mendes France also described the detrimental impact of racism on the promotion of human rights education, impinging upon universal values of non-discrimination. She gave a number of contemporary examples in French society that pointed to the need to increase awareness-raising not only for children, but adults as well as people from all walks of life, on the importance of receiving human rights education. Given

the historical impact of racism, Ms. Fanon-Mendes France suggested that deconstructing the notion of racism was key to addressing the persistence of inequality and domination related to racial distinctions in pluralistic contemporary societies. In this context, she also suggested that the international community had an important opportunity during the International Decade for People of African Descent to promote human rights education, including through awareness-raising activities to prevent and combat racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance.

18. The delegate of Morocco asked if the construction of memorials could serve as a vector to combat racial discrimination, and asked if education on human trafficking could be seen as an example of a preventive approach. The representative also asked about preventive measures to combat xenophobia. The representative of the European Union delivered a statement strongly condemning all forms of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance and added that comprehensive legislation had been in place in the EU since 2000 which covered areas such as education, employment, housing, etc. It also protected people of African descent as well as individuals from direct and indirect forms of discrimination. The representative asked the presenter to assess the possibility of attaining progress and tangible results in the promotion of human rights education as part of the upcoming Decade.

19. The representative of Switzerland (on behalf of Argentina, Armenia, Brazil, Chile, Colombia, Japan, Mexico, Switzerland and Uruguay) stated that human rights education played a vital role in combating racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance. These delegations shared the view that the World Programme for Human Rights Education and the United Nations Declaration on Human Rights Education and Training, adopted in December 2011, provided a common framework for action for all relevant actors. It hoped that States would further develop their national action plans and initiatives in this area in order to raise the awareness of the public and shift society toward a more tolerant and respectful one. Schools, especially primary school, are the perfect place to start efforts. As called for by the Durban Declaration and Programme of Action and the outcome documents of the Durban Review Conference, States should be encouraged to take action in keeping with the World Programme for Human Rights Education and the UN Declaration.

20. The delegate of Switzerland asked for the presenters' views on the relationship between existing instruments, and the World Programme for Human Rights Education and whether there was a need for complementary standards. The representative of South Africa said that Paragraph 199 of the DDPA had already identified that there are gaps in the current instruments and asked the presenter for relevant recommendations related to elaborating instruments on prevention and human rights education. The representative of Cuba asked the presenter about ways to ensure increased prevention and awareness-raising on the subject and asked Ms. Fanon-Mendes France about the identification of gaps in the subject area. The representative of the USA stated that while the United States had made strides in combating racial discrimination, the example of the Trayvon Martin incident showed that more work needed to be done. While action needed to be undertaken to address gaps with respect to xenophobia at the international level, new treaties or modifications to existing treaties, were not required. The representative asked the expert if the existing tools were effective and adequate.

21. In response, Ms. Fanon-Mendes France said that it was crucial that the world community viewed the legacy of racism as a shared history not just limited to people of African descent. She noted that it was important effectively to enforce existing international laws and standards. She added that some of the issues which she felt were important to be elaborated upon further included the intersectionality of racial discrimination, xenophobia, the definition of Afrophobia and the phenomenon of racial profiling. All these areas

required further definitions clarity and laws relating to these issues needed to be less vague and more enforceable, she added. Besides these three issues, it was important to address the prevalence of structural racism, in order to reconcile the divisive gap between laws and practices. The representatives of the Republic of South Africa, Brazil and Uruguay expressed appreciation that the presenter had identified the issue of intersectionality in terms of combating racial discrimination.

22. In concluding the 3rd meeting, the Chairperson-Rapporteur said that Committee members thought that the ICERD was not sufficient to address the issue of xenophobia and therefore new standards were required, while others thought that the implementation of existing standards were sufficient to address xenophobia.

23. At the 4th meeting, Mr. Karel Fracapane, of the Section of Health and Global Citizen Education, Education Sector, at UNESCO briefed the Committee on UNESCO's work in the area of "Prevention of awareness-raising, including through human rights education and training, in the fight against racism, racial discrimination, and xenophobia and related intolerance." At UNESCO, he noted that human rights education (HRE) had a vital role in undermining prejudice, shaping attitudes and behaviours of tolerance, and cultivating respect for human rights of all people. He referred to the 1974 Recommendation concerning Education for International Understanding, Cooperation, Peace and Education relating to Human Rights and Fundamental Freedoms, which provided a normative framework for promoting values and principles of human rights in and through education. Member States were invited to report regularly on the implementation of the Recommendation. The 5th consolidated report on the implementation of the Recommendation had been submitted to the General Conference of UNESCO in 2013, and provided a vast overview of how themes and issues such as tolerance, women's rights, child protection, indigenous people's rights, social justice, violence at school, prevention of racism, discrimination and xenophobia, sexuality and health education, gender equality, etc. were addressed in the formal and non-formal educational sectors of the 55 reporting countries, as well as the challenges faced in their national contexts. He added that UNESCO and the OHCHR had jointly developed a self-assessment tool to help countries build their national plans of action on human rights education.

24. Mr. Fracapane explained that UNESCO had also developed a programme on global citizenship education (GCE), which included human rights education. GCE could be delivered through various modes and in all venues, including formal, non-formal and informal education, noting that in most countries, the formal education system would be the main mode of delivery. GCE should be integrated in education systems, either as a stand-alone subject, or as a component of existing programmes and/or the ethos of a learning environment and system.

25. He explained that the UNESCO project Teaching Respect for All (TRA) could be interesting to the Committee's work, as it was the project that created a set of guidelines to counter discrimination. Countries could adapt the content according to their contexts and needs. The project led to the elaboration of educational materials to address challenges such as racism, ethnic discrimination, xenophobia and prejudice based on gender, colour, descent or national, ethnic or religious identities.

26. Mr. Fracapane stated that an integral part of the human rights education work at UNESCO concerned Holocaust remembrance, and he outlined the features of the Education for Holocaust Remembrance project. He explained that UNESCO aimed at making the study of the past and the commemoration of victims meaningful to present generations. He stated that education about the Holocaust, genocide, and mass atrocity presented a good starting point for raising awareness about processes leading to violent conflicts. Analysing past and present examples of mass atrocities, Mr. Fracapane noted, would help raise awareness about the need to promote, preserve and nurture the fundamental rights of



individuals. The Education for Holocaust Remembrance project was established to educate about the Holocaust and also combat Holocaust denial. It involved the commemoration of the International Day in Memory of the Victims of the Holocaust on 27 January each year, as well as educational modules for ministries of education around the world. It also aims to sensitize States and the general public on Holocaust remembrance and genocide prevention.

27. During the following discussion, the representative of Morocco underlined the importance of education and in particular human rights education. Answering a question posed by Morocco and Brazil, Mr. Fracapane noted that the Teaching Respect for All programme had now reached the end of its pilot phase, and that there were plans to expand the programme to a global level.

28. The representative of the USA inquired about the scope of the programme. Mr. Fracapane explained that the programme addressed various forms of discrimination and could be adapted to a local context – depending on which form of discrimination was dealt with. The programme per se covered among others racism, gender equality, homophobia or discrimination against handicapped people. Different countries made different uses of the programme.

29. Morocco inquired about the distinguishing characteristics of the Global Citizenship Education. Mr. Fracapane explained that the GCE methodology encompassed human rights education but had a broader focus. Global citizenship meant addressing a number of different areas that could not be separated of which a global citizen needed to be aware. Consequently, the programme encompassed sustainable development, health, education, human rights and other areas. The GCE initiative served as an umbrella under which all of those areas came together. The initiative also corresponded to a shift away from purely cognitive education.

30. The representative of Morocco noted the role of memorial processes and asked if UNESCO dealt with other atrocities, such as Rwanda or Srebrenica. Mr. Fracapane stated that the Holocaust was an important starting point to begin a discussion of “where discrimination can lead.” Indeed, all instruments to prevent genocide were based on the Holocaust experience. The Holocaust was the universal example of a mass atrocity, and it was also a practical example, as there was a lot of material from which teachers could draw. The UNESCO expert stressed that there was an obvious link between different crimes against humanity. It was important to focus on “the drama of history” rather than one event. The Holocaust could also be used in order to grapple with a country’s own history. He explained that Argentina, for example, had reformed school curricula and started to teach about the Holocaust, which allowed teachers to talk about the years spent under the rule of the military regime. Argentina was now proceeding to work on the issue of including crimes against indigenous populations in the curriculum. That was a practical example of how a country can tackle its own history by learning about the history of others.

31. The Chairperson-Rapporteur recalled that UNESCO was pioneering work on human rights education, in particular in the field of anti-racism, from the 1960s. A number of publications had been produced at that time which underlined one human race. The Chairperson-Rapporteur asked Mr. Fracapane to inquire with UNESCO headquarters if the impact of those various educational tools produced by UNESCO had been assessed. It would be important for the Committee to know which educational tools had been successful in the past, and which had failed in order not to repeat mistakes, but build on the achievements.

32. The Republic of South Africa noted that education was essential to anti-discrimination work and also stated that it was crucial to recognize the importance of the past. Three Holocaust memorials existed in South Africa, which were used for teaching purposes and served as a constant warning that silence (while someone was experiencing

discrimination) could result in disaster. The representative urged the Committee to take the side of the victims and recalled that during the morning's session, five additional protocols were discussed. The UNESCO expert was asked if Mr. Fracapane would be able to make any recommendations regarding the gaps in anti-racism law that could be addressed by the Committee.

33. The representative of the United States of America added that he would appreciate recommendations from the expert but did not agree with the South African position that there were gaps in the law. The UNESCO expert replied that, in his view, there was no need for new laws; as such laws were already in place. Countries were asked to report on the implementation of existing laws and it had become clear that there was a gap between the legal framework and the actual practice on the ground. The expert recommended that countries and stakeholders engage with UN system and agencies more intensively in order to develop programmes and ensure the implementation of the legal framework at all levels.

34. In response to the question of South Africa, Mr. Fracapane noted that discrimination resulted from a variety of factors. There was; however, a real gap between the legal framework and its implementation. One of the reasons was a lack of capacity and capacity-building measures, and a lack of focus by the international community. Regional and local communities, needed to participate in capacity-building – in particular when it came to human rights education. An important factor for future success would be to address informal education.

## **B. Summary of the expert presentations and initial discussions on the topic of “Special measures, including affirmative or positive measures, strategies or actions, to prevent, combat and eradicate all forms and manifestations of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance”**

35. In the afternoon of 9 October, the Ad Hoc Committee commenced a discussion on the topic of “Special measures, including affirmative or positive measures, strategies or actions, to prevent, combat and eradicate all forms and manifestations of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance”. This 6th meeting was chaired, exceptionally, by Mr. Ephrem B. Hidug of the Permanent Mission of Ethiopia to the United Nations Office at Geneva.

36. The presentation by the expert, Mr. Carlos Vazquez, a member of the CERD, was focused on the treatment of “special measures” in the Convention for the Elimination of All Forms of Racial Discrimination, as well as in the practice of the Committee on the Elimination of Racial Discrimination. The Committee's practice is reflected in its Concluding Observations and in its General Recommendation No. 32, on “The meaning and scope of special measures in the Convention on the Elimination of Racial Discrimination.” In theory, the Committee might also have occasion to address special measures in individual communications against States parties that have opted into this procedure under article 14 of the Convention. However, to date the Committee has not addressed, in its decisions on individual communications, whether a State's decision to employ special measures, or its failure to do so, amounts to a breach of the Convention.

37. He clarified that the Convention uses the term “special measures” to describe a concept that is sometimes referred to by other terms, such as “affirmative action,” “affirmative measures,” or “positive measures,” however, the meaning of these terms in certain legal systems can be different from the meaning in the Convention. “Special measures” is a broader term that includes, for example, programmes that draw distinctions along racial or ethnic grounds in order to benefit disadvantaged groups, and also

programmes that seek to improve the position of disadvantaged groups by other means. He noted that although the CERD occasionally used these other terms, especially “affirmative action,” its preference, for the purpose of clarity, was to apply the wording of the Convention. He added that the one term that the Committee definitively rejected was the term “positive discrimination.” This phrase, the Committee has said, is a contradiction in terms, since all racial discrimination is prohibited by the Convention and therefore cannot be “positive.” Mr. Vazquez continued that the term “reverse discrimination” is more complicated and should be used cautiously, if at all. A measure pursued by a State party could in theory amount to reverse discrimination – if it failed to satisfy the conditions set forth in the Convention for using special measures. If a measure does satisfy the Convention’s conditions, then the measure does not amount to discrimination, and hence is not reverse discrimination.

38. With regard to the text of the Convention, special measures are mentioned in two provisions: article 1, section 4, and article 2, section 2. Article 1 defines racial discrimination, which is prohibited by the Convention, and section 4 makes clear that special measures ordinarily do not constitute prohibited racial discrimination. Specifically, article 1, section 4 provides that “Special measures taken for the sole purpose of securing adequate advancement of certain racial or ethnic groups or individuals requiring such protection as may be necessary in order to ensure such groups or individuals equal enjoyment or exercise of human rights and fundamental freedoms shall not be deemed racial discrimination, provided, however, that such measures do not, as a consequence, lead to the maintenance of separate rights for different racial groups and that they shall not be continued after the objectives for which they were taken have been achieved.”

39. Article 1, section 4 should be understood as a clarification of the definition of “racial discrimination” in article 1, section 1. Section 1 defines racial discrimination as “distinction[s], exclusion[s], restriction[s] or preference[s] based on race, colour, descent, or national or ethnic origin.” Because special measures sometimes take the form of “preferences” based on race or ethnicity, they might be thought to be barred by article 1, section 1. Section 4, however, makes it clear that such preferences are not barred if they are adopted to secure the adequate advancement of groups requiring such protection, and if other conditions are satisfied. One might think that section 4 is an exception to the broad prohibition of racial discrimination. The Committee, however, views section 4 as instead a clarification of the meaning of section 1. Article 1, section 1 does not prohibit all preferences, but only those preferences “which ha[ve] the purpose or effect of nullifying or impairing the recognition, enjoyment or exercise, on an equal footing, of human rights and fundamental freedoms in the political, economic, social, cultural or any other field of public life.” The Committee elaborated on this definition in its General Recommendation 14, in which it observed that “differentiation of treatment will not constitute discrimination if the criteria for such differentiation, judged against the objectives and purposes of the Convention, are legitimate.” Article 1, section 4 should be understood to clarify that preferences adopted for the purpose of securing the advancement of disadvantaged groups serve a legitimate purpose, and, if they meet the other conditions set forth in Article 1, section 4, they do not violate the Convention.

40. Mr. Vasquez explained the conditions that determine the validity of special measures. Article 1, section 4 refers to special measures taken for the “sole purpose” of securing the advancement of disadvantaged groups. According to the Committee’s General Recommendation 32, the “sole purpose” language “limits the scope of acceptable motivations for special measures within the terms of the Convention.” This raises potentially difficult questions when racial preferences are adopted for multiple purposes. For example, in some countries, racial preferences in university admissions are justified on the ground that it is important for the educational mission to expose students to a diverse range of viewpoints. The achievement of diversity would appear to be a motivation distinct

from securing the advancement of disadvantaged groups. Do racial preferences adopted for the purpose of achieving diversity run afoul of the limitations of article 1, section 4, because they are not taken for the “sole purpose” of securing the advancement of disadvantaged groups? The Committee’s General Recommendation does not address this point, but the Committee’s practice does not suggest that special measures are problematic because they serve this additional purpose. This may be an example of the Committee’s interpretation of the Convention as a “living instrument.” As measures rarely have a single purpose, a literal approach to the “sole purpose” criterion is therefore unrealistic.

41. Article 1, section 4 also provides that special measures must be adopted for the purpose of securing “adequate advancement” for disadvantaged groups. The General Recommendation indicates that this term refers to “goal directed programmes which have the objective of alleviating and remedying disparities in the enjoyment of human rights and fundamental freedoms affecting particular groups and individuals, protecting them from discrimination.” These include “persistent or structural disparities and de facto inequalities were resulting from” historical circumstances. As there is a danger that communities themselves may not agree that special measures are necessary to secure their advancement, the General Recommendation provides that special measures should be designed and implemented on the basis of prior consultation with affected communities and the active participation of such communities. Special measures should not be imposed on disadvantaged groups against their wishes. He also noted also that Recommendation requires consultation with “affected communities,” not just the beneficiaries of the special measures, representatives of races or ethnicities that would not be benefited by the special measure.

42. Article 1, section 4 imposes two additional conditions for the validity of special measures: they must be temporary and not lead to the maintenance of separate rights for different racial groups. This is in contrast to article 2(2) which provides that special measures “shall in no case entail as a consequence the maintenance of unequal or separate rights for different racial groups after the objectives for which they were taken have been achieved.” Article 1(4) imposes two separate requirements – the measures must not maintain separate rights for different racial groups and they must be temporary; article 2(2) imposes one requirement – the wording indicates that measures may establish separate rights for different racial groups as long as they are temporary. The General Recommendation does not discuss the difference in language. In discussing article 1(4), the Recommendation interprets it to impose two separate requirements (that the measures not establish separate rights for different racial groups and that they be temporary). In discussing article 2(2), the Recommendation says that the limitations it imposes are “in essence the same” as those imposed by article 1(4). The General Recommendation does go on to say, however, that the obligation not to maintain special rights for different racial groups in “narrowly drawn” insofar as it refers only to “racial” groups, and thus and calls to mind the practice of Apartheid in South Africa.

43. The General Recommendation draws an important distinction between special measures, which must be temporary, and the permanent rights to which certain minorities might be entitled. For example, minorities have the right to enjoy their own culture, profess and practice their own religion and use their own language, and indigenous peoples have the right to use land traditionally occupied by them. Similarly, women have rights to non-identical treatment based on biological differences, such as maternity leave. These permanent rights should be distinguished from special measures, which are to be used only temporarily. The Recommendation also makes clear that these permanent rights recognized by international human rights law are not “special rights” within the meaning of article 1(4).

44. He noted that CERD practice on special measures has primarily been focused on urging States parties to put such measures in place more frequently. Although the Committee's Concluding Observations have at times expressed concern over special measures that have remained in place longer than necessary, or otherwise raise issues under article 1(4), it is much more common for the Committee to express concern about a State party's failure to take special measures where they seem warranted. And the Committee's Concluding Observations rarely express views about the appropriateness of particular types of special measures as compared to others.

45. Mr. Vazquez summarized the nature of States parties' obligations under the Convention: Article 2(2), as the General Recommendation makes clear, means that it is mandatory – not discretionary – for States parties to employ special measures “when circumstances so warrant.” States parties must initially determine whether the circumstances warrant special measures, and this is to be done by assessing whether there is a disparate enjoyment of human rights by persons or groups within the State party on the basis of race, colour, descent, or national or ethnic origin, and an ensuing need to correct such imbalance. This assessment is to be made on the basis of disaggregated data. Once the need for special measures has been determined, the State party must choose among the various types of special measures that might conceivably be employed. This determination must, inevitably, be sensitive to the particular situation of the various racial and ethnic groups in the State party, and must be done in consultation with such groups and other “affected parties.” As the General Recommendation notes, the Convention must be interpreted in a context-sensitive manner, and “context-sensitive interpretation . . . includes taking into account the particular circumstances of States parties without prejudice to the universal quality of the norms of the Convention.” The Committee recognizes that “[t]he nature of the Convention and the broad scope of the Convention's provisions imply that . . . the conscientious application of Convention principles will produce variations in outcome among States parties,” although it has also stressed that “such variations must be fully justifiable in light of the principles of the Convention.” In the end, the selection of special measures inevitably requires sensitive judgments by the State parties, but these judgments are to be exercised within the parameters and in compliance with the requirements of the Convention, as elaborated in General Recommendation 32.

46. Brazil speaking (on behalf of Argentina, Armenia, Brazil, Chile, Colombia, Mexico, Switzerland and Uruguay) stated that special measures, including affirmative or positive action, can be an important tool to prevent and eliminate racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance. The importance of special measures, and its framework, can be found in both the ICERD, in its articles 1(4) and 2, and in the DDPA and in the outcome of its Review Conference. The DDPA recognizes the necessity for special measures or positive actions for the victims of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance in order to promote their full integration into society. Those measures for effective action, including social measures, should aim at correcting the conditions that impair the enjoyment of rights and the introduction of special measures to encourage equal participation of all racial and cultural, linguistic and religious groups in all sectors of society and to bring all onto an equal footing. Therefore, special measures and affirmative action can not only have corrective functions, but also an important preventive role. The delegation asked Mr. Vazquez whether he considered that there are gaps in the international framework that would require additional international norms on special measures, and invited him to share good practices in the area.

47. Mr. Hidug, in his role as Chairperson-Rapporteur, asked for Mr. Vazquez's views on why, given the mandatory nature of article 2(2) of the ICERD, it was only being implemented by some countries.

48. Mr. Vazquez expressed his agreement at the preventative, as well as corrective, function of special measures. He explained that the Committee considers that CERD is flexible enough to address any gaps in the international framework, and therefore a new instrument on standard on special measures, was not really needed. The Convention was detailed enough in its provisions for special measures and the Committee has developed further guidance through General Recommendation 32, which is sufficient. Special measures are context specific and it is difficult to provide more detailed guidance than that provided in General Recommendation 32. The CERD could, if required, revisit the recommendation to add further details in the future.

49. In his personal view, a survey of the special measures undertaken by states around the world could be interesting. He stated that a significant number of States had taken special measures in different contexts such as in the area of employment, election to political office etc., adding that it was inaccurate to state that few States had implemented them. Although States report to CERD on special measures, due to word limit of the periodic report it was not possible to provide a lot of detail on special measures taken. Information about the type, context and nature of measures, would allow the Committee to analyse and compile best practices and provide States with further guidance on what available options and novel approaches which had not occurred to them.

50. The delegate of Mexico recalled that legislative measures were undertaken as part of national reforms in June 2014, including exclusion, inclusion and positive measures. The measures addressed physical access and communication barriers, and awareness-raising activities and training. Mexico is also taking steps to remove barriers through the distribution of documents in indigenous languages, and there is a policy to combat discrimination such as in the area of homophobia. Special temporary measures have been introduced for groups that face discrimination, particularly people of African descent and indigenous peoples. National councils to prevent discrimination are tasked with gathering information about the work of different institutions in this area.

51. The European Union underlined that ICERD is an important instrument and it reiterated its concern at delays in reporting under the Convention. The delegate inquired about how many states have recognized the communications procedure of CERD under article 14, and inquired whether any new General Recommendations were planned by CERD.

52. Mr. Vazquez appreciated the information provided about the new legislation in Mexico and the areas where action was being taken to ensure disadvantaged communities are not left behind. With regard to inclusion measures, he distinguished between permanent rights held by groups and special temporary measures. He added that special measures are dealt with by other committees and other conventions, and in those contexts special measures may take different forms.

53. In response to the EU, he noted that reporting in some cases is delayed and measures are being taken to address this. Regarding the number of States which have opted into the communications procedure there are approximately 55 states, which is a third of States parties and he encouraged more States to join. General Recommendation 35 on combatting racial hate speech was adopted and released in August 2013. During the April session in 2015, CERD will consider new topics for General Recommendations. CERD is in the process of looking at working methods with an aim to harmonize these with those of other treaty bodies and one of the areas to be harmonized concerns the adoption of General Recommendations.

54. Mexico provided clarification on its previous intervention regarding law reform and special measures. Only the last measure mentioned in her intervention is a temporary special measure.

55. At the 7th meeting on 10 October, Mr. Theodore Shaw, Professor and Director of the Center for Civil Rights of the Chapel Hill School of Law, University of North Carolina presented on the topic: Special Measures, including affirmative or positive measures, strategies or actions, to prevent, combat and eradicate all forms and manifestations of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance. Mr. Shaw provided some historical context and background to the issue recalling to the transatlantic slave trade and subsequent slavery in the USA, as well as the “Jim Crow” legal era which continued to exist in many parts of the country until the 1960s. He said that affirmative action began in the 1960s as a remedial imperative to address the effects of 350 years of segregation and slavery which had to be viewed as a continuum.

56. He also said that since its introduction in the United States, affirmative action in the education sector had faced repeated backlash in the form of lawsuits alleging “reverse discrimination”. He cited the example of the case of *DeFunis v. Odegaard* (1974) concerning Marco DeFunis, an applicant to the University of Washington Law School, who alleged that he was discriminated against when he was not admitted although black and Latino minority group members had been accepted into the university. The case was ultimately found to be moot in 1974, as DeFunis had been provisionally admitted while the case was pending. He also gave the example of the *Board of Regents of the University of California v. Bakke* (1978), in which Mr. Bakke, an applicant to medical school had been rejected, while applicants from minority groups had been accepted. This landmark decision by the Supreme Court of the US upheld affirmative action but ruled that specific quotas were impermissible. More recently, in 2003 the United States Supreme Court dealt with the case of *Grutter v. Bollinger* in which it also upheld the affirmative action policy of the University of Michigan. Mr. Shaw added that in the United States these decisions were taken on the basis of a diversity rationale, rather than a remedial rationale. He provided different examples of the challenges in implementing affirmative action in the employment sector and stated that while the aim had been to achieve a country in which race did not subordinate people; there has been an ongoing struggle to fight against colour blindness to address the impact of racial discrimination.

57. The representative of Uruguay provided information about ongoing country initiatives to promote affirmative action in the education system for people of African descent, and asked about ways to continue to enforce and implement affirmative action to bring about lasting change in the future, given its temporary nature. The representative of Egypt asked the presenter what he considered to be the most appropriate steps at the international and the national levels to address gaps between existing laws and their enforcement. The delegate of Morocco asked for the presenter’s view on the effectiveness of the justice system to address racism and best practices from US experience that could be replicated. The representative of the Republic of South Africa provided information on the country’s experience in applying affirmative action through the introduction of the Employment Equity Act and asked the presenter for reasons as to why there had always been a strong reaction to affirmative action policies and measures. Brazil highlighted its positive experience with the introduction of affirmative action, and asked the presenter for reasons behind the backlash against affirmative action. The representative of the United States of America expressed the Government’s commitment to address disparities in the society including through federal measures, and requested the presenter to shed more light on his work with the National Association for the Advancement of Colored People (NAACP) Legal Defense Fund.

58. In response, Mr. Shaw emphasized that education was an engine of opportunity and that backlash in this sector was faced primarily through racial discrimination against black Americans. He observed that while several types of scholarships existed in the American educational system for people from different nationalities, groups and those with different interests, the policies most under attack were those opportunities availed to racial

minorities. He emphasized that laws themselves were insufficient, and, based on his experience, there needed to be a broader embracing of the principle of anti-discrimination. Given the present day challenges faced by African-Americans as evidenced in the recent situation in Ferguson, Missouri, he stated that there remained significant challenges and problems to be addressed, in spite of there being legislation in place. He stated that the fight against racial discrimination could not be won by lawyers but rather by politicians, and gave the example of Gandhi and Mandela, who despite being lawyers, were politicians who believed in equality and justice. According to Mr. Shaw, the backlash against affirmative action measures has been due to racial discrimination and the inability of people to deal with a long legacy of racism and to speak about it, by trying to leave it behind, including by ignoring what is an unpleasant part of a country's history. It is also a challenge to maintain affirmative action policies and programmes, as opportunity was often seen as a zero sum game. In conclusion, he gave a brief account of how the NAACP Legal Defense Fund had become the model for legal defence groups worldwide from its early days in the fight against racial discrimination.

59. At the 8th meeting on 10 October, Ms. Elisa Alonso Monçores, Researcher at the Instituto de Economia/UFRJ in Brazil gave a presentation on "Affirmative actions in Brazil: Recent experience and social indicators". The expert noted that her data stemmed from LAESER, a research group of the Federal University of Rio de Janeiro (UFRJ), working on race relations in Brazil ([www.laeser.ie.ufrj.br](http://www.laeser.ie.ufrj.br)).

60. She noted that Brazil had the second largest population of people of African descent in the world (after Nigeria) and the biggest "Afrodescendente" population in the Americas. In the 2010 national census, 96.8 million Brazilians self-declared themselves as "Afrodescendentes", representing 50,7 per cent of the total population. Brazil's affirmative action policies were focused on the educational sector and access to public universities. She noted that over a period of time, the country's illiteracy rate had steadily declined; nevertheless, the comparative rates of illiteracy for "Afrodescendants" and whites remained highly unequal. In recent decades, there had been a pronounced increase in the average years of education for both people of African descent and the white population.

61. Ms. Monçores pointed out that generally there were more white students in private and public universities and at private schools. Private schools were considered of higher quality, whereas public universities were perceived as offering the best education. In 2013, statistics highlighted that 89.3 per cent of young "Afrodescendants" (between 18-24) were not attending university.

62. The expert explained that Law No. 12,711/2012, adopted in August of 2012 was the basis for affirmative action policies in Brazil. She noted that fifty per cent of all student slots at the public universities were reserved for people of African descent, and the remaining fifty per cent were subject to competition. This corresponded to the latest census of the Brazilian Institute of Geography and Statistics (IBGE). She added that as yet there was no affirmative action law with respect to the labour market. Draft Law 6783/13 had passed the House of Representatives on March 26th 2014 and was still pending in the Senate, reserving twenty per cent of public service posts for people of African descent. This Law would not apply to the legislature and the judiciary.

63. During the interactive discussion, the representative of Italy noted that the data presented by the expert did not indicate specific reasons for discrimination, as the discrimination and inequalities in access to university education could be attributed to race as well as to other socio-economic factors. The delegate inquired whether affirmative action policies of the State applied to poor white people in Brazil, and highlighted the problems faced by some European countries in the collection of disaggregated data.



64. Mexico requested data on the number of people of African descent and the delegate of the Republic of South Africa inquired about how long the affirmative action measures taken by Brazil would be kept in place, and what event or development had triggered the initiation of the affirmative action policies.

65. Responding to a question from the delegate of the Republic of South Africa about the efficiency of affirmative action, the expert noted that the impact of affirmative action had not yet been assessed in Brazil. She explained that graduates that had entered through the quota system attained lesser results than their peers upon entering university. During the course of their studies, they would often adapt to the new environment and would graduate in greater numbers compared to other students. In general, she noted that it was important to promote education. A smaller number of people of African descent graduated from high school; therefore, fewer people of African descent could attend university. However, as society underwent changes and the level of education among the general population (which was to a large degree of African descent) increased, that problem would decrease. She added that the overall efficiency of affirmative action would be studied during the next ten years.

66. The representative of Morocco asked about lessons learned which could be replicated elsewhere and inquired about why affirmative action policies focused only on people of African descent, while it appeared that indigenous populations were not included. Ms. Monçores noted that the indigenous population was much smaller, whereas people of African descent represented more than half of the country's population. Her research group studied people of African descent, as research issues concerning the indigenous population were "complex". She noted that it was not common in Brazil to integrate the study of both groups and that quotas were introduced for both groups.

67. Answering a question from the South African representative, the expert provided some context and noted that plans for introducing affirmative action policies had commenced in 2003. She explained that affirmative action was supported by the strong "Black movement" which had been mobilized in the lead up to the Durban World Conference against Racism. The delegate added that Brazil was never a true racial democracy, and that indeed strong racism existed not far below the surface. The implementation of affirmative action policies had resulted in more open discussions about race and racism in Brazilian society.

68. The Brazilian representative added that the history of racism in Brazil was characterized by invisibility. In the 1980s, the country still reported to CERD that there was no racism in Brazil. That attitude had changed after the process of democratization. People of African descent were very well organized and Brazil featured a Ministry for Racial Equality. The representative noted that the Durban World Conference against Racism and the subsequent processes were essential to the developments in the country. Some questions were complicated, such as how to correctly address the linkages between socio-economic status and race.

69. The delegate of Mexico inquired about the labour market, and the expert noted that some federal states had introduced quotas for public service – but that was not yet the case at the federal level. Currently, more white people served in the public service than people of African descent (approximately 60 per cent of the public service consists of white civil servants).

70. The representative of the Bolivarian Republic of Venezuela noted that similar problems existed in other countries of the region, which shared a similar history and same context pertaining to racism. He noted that the mandate of the Working Group of Experts on People of African Descent had been focused on precisely those issues noted in the expert's presentation. He mentioned that his country supported the policies presented by the

expert. The representative of Uruguay also noted that the situation was similar in Uruguay. Affirmative action also existed, though only ten per cent of the population were of African descent. The law in Uruguay focused more on public service than the educational sector. The two countries were however, exchanging information regarding their experiences in that area. The representative also asked if Brazil had encountered the problem of “filling quotas”. The expert replied that that was sometimes the case. Certain quotas existed (such as a 30 per cent quota for female parliamentarians), but there were not enough women parliamentarians to fill that quota.

71. The Chairperson-Rapporteur noted that according to the expert’s presentation, students who were disadvantaged in early life could do well later in life. He inquired if that meant that they would also have better employment opportunities and if so, were they consequently better integrated in society. The Chairperson-Rapporteur also asked if some structural analysis had been undertaken and if the question of class and race been looked at in order to create upward mobility in Brazilian society. The expert answered that the integration of those who had benefitted from special measures in society had yet to be studied. She expressed some caution about the assessing the intersection between class and race, in terms of an economic analysis. There was a strong linkage between various factors that could lead to discrimination, such as social class, economic status and race. She underlined the fact that all aspects were of importance and that economic models had difficulties isolating for the impact of these various social factors. Professor Shaw added that race and class were indeed very often interlinked, noting that inequality was on the rise, on the global level as well as within certain countries. He stated that the increasing inequality had already reached crisis proportions tearing apart the social fabric in some countries.

72. The representative of Ghana pointed out that many historical and current conflicts were not fought among people of different racial backgrounds, but that conflicts were regularly sustained by the perception of superiority of one or both sides to the conflict. The representative noted that respect for the individual must always be the cornerstone of any policy. He also expressed support for the work of the Committee in contributing to the topic of racism and sport.

73. On 13 October, during the 9th meeting, Ms. Dimitrina Petrova, Executive Director of the Equal Rights Trust gave a presentation on Special Measures, including affirmative or positive measures, strategies or actions, to prevent, combat and eradicate all forms and manifestations of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance.

74. She introduced the concept of a unified human rights framework on equality which offered a holistic approach, recognizing both the uniqueness of each different type of inequality and the overarching aspects of different inequalities. The unified framework brought together: a) types of inequalities based on different grounds, such as race, gender, religion, nationality, disability, sexual orientation and gender identity, among others b) types of inequalities in different areas of civil, political, social, cultural and economic life, including employment, education and the provision of goods and services and c) status inequalities and socio-economic inequalities. This conceptual framework was expressed in the Declaration of Principles on Equality adopted at an expert meeting in 2008 and subsequently endorsed by various experts and activists on equality and human rights from around the world.

75. She explained that, in her view, the synonymous concepts of special measures, affirmative action and positive action should be seen in the light of the modern understanding of non-discrimination and equality as legal rights. As such, positive action is a necessary element of the right to equality. But it was very important to note the growing trend of interpreting “special measures” as part of, rather than an exception to, equal treatment. For example, the Committee on the Elimination of Discrimination against

Women (CEDAW) in its General Recommendation No. 25 stated that under the Convention, temporary special measures “should target discriminatory dimensions of past and current societal and cultural contexts which impede women’s enjoyment of their human rights and fundamental freedoms.” The notion of positive action should be similarly applied in the context of the rights to race-based equality and non-discrimination protected by the ICERD. The CERD General Recommendation No. 32 went a long way toward defining special measures as mandatory in a substantive equality paradigm, departing decisively from interpreting them as a supplementary afterthought. Having identified patterns of substantive inequality, including on the grounds of race, ethnicity and nationality, States should be required to take positive action measures to address them.

76. Special measures could be classified into different categories according to the purpose, or the compelling public interest they satisfy. She outlined different typologies of special measures identified both in the academic literature and in legislation. Professor Christopher McCrudden had identified five different types of affirmative action: (i) eradication of practices that have the effect of disadvantaging a particular group, such as a word-of-mouth hiring; (ii) policies that seek to increase the proportion of members of a previously excluded or under-represented group; (iii) outreach programmes, designed to attract members of under-represented groups; (iv) preferential treatment, or reverse discrimination in favour of a certain group; (v) redefining merit by altering the qualifications necessary for a post so as to encourage recruitment or promotion of members of a disadvantaged group. It should be noted, however, that “reverse discrimination” was increasingly excluded from the scope of legitimate special measures, as was the synonymous “positive discrimination” – justly described by CERD as a contradiction in terms.

77. She added that the countries which have significant experience in applying positive action measures included Canada, South Africa, some of the Member States of the European Union, the USA, and India. But there were also cautionary tales, such as Malaysian experience, where measures seemingly developed into entrenched privileges.

78. She recommended that: (i) UN mandate holders should engage in an effort to consolidate, harmonize and update the international human rights framework related to equality, in order to position special measures/positive action in the new, holistic legal framework, which was capable of reflecting both the overarching aspects and the “intersectionalities” of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance with all other forms of bias and discrimination; and (ii) UN mandate holders, particularly the treaty bodies, should issue interpretative guidance to construe the denial of special measures as a form of discrimination, by analogy with the denial of reasonable accommodation in CRPD. The lack of positive action (also known as affirmative action or special measures) to overcome past disadvantage and accelerate progress towards equality of particular groups could constitute a violation of the right to non-discrimination or the right to equality. She explained that was not a new standard, but simply a corollary of the recognition of special measures as a necessary part of the right to non-discrimination, and of their mandatory character (the expert referenced CERD General Recommendation 32, paras. 20 and 30). Positive action measures were most commonly used to promote equality within the ambit of socio-economic rights such as, for example, education, work, housing or health. Examples included the recognition of special protection and special consideration to the needs of the Roma due to their different lifestyle (*Orsus v. Croatia*, European Court of Human Rights).

79. She noted that, in her view there were no significant substantive nor procedural gaps in the international human rights legal system related to special measures. Rather there was: (i) a need to update, harmonise and unify the international legal framework related to equality, and (ii) a need to fill certain interpretative gaps, and provide guidance on certain aspects of “special measures”, including through explicit recognition that the denial of

special measures, where they were mandatory (in order to realise the rights to non-discrimination and equality) constituted a form of discrimination.

80. During the discussion that followed, Brazil recalled efforts in Latin America to consolidate the laws on discrimination. Countries aimed, under the OAS umbrella, at drafting one convention that would encompass all forms of discrimination. As there was no consensus on some questions, two conventions were drafted and adopted as a solution. The representative of Brazil also asked if new norms on special measures were needed.

81. Ms. Petrova responded that while she saw no substantive or procedural gaps in the existing legal framework, there may be a need for further interpretation on how special measures and equality were related. Such an “interpretation gap” could be addressed in the form of another general recommendation by the CERD.

82. The representative of Morocco asked if the existing analysis of special measures in a number of countries could be compiled in one study. The expert noted that such compilation was possible, however its value would be hard to assess, as there was no rigorous quantitative assessment on the efficiency of special measures. That lack of quantitative assessment was also due to a lack of reliable statistics and in many regions, statistics on ethnicity were very controversial. There were also issues concerning data protection, as well as the quality of existing statistics was at doubt. Countries often used self-identification in order to determine ethnicity, which could be very insufficient; and it was not clear if data were comparable across borders.

83. Asked about her personal assessment of quotas, Ms. Petrova noted that she was not in support of them, as they often created more problems than benefits. In her view, it was advisable to empower people, through outreach programmes, clear targeting initiatives, mainstreaming and other measures, than to introduce quotas.

84. The representative of the United States noted that special measures needed to fit the local context and that consequently a certain amount of State discretion was required. Ms. Petrova replied that the best bodies for assessing the validity of special measures were the courts. It should be kept in mind that special measures were always purpose-driven, and designed for a specific purpose.

85. The Chairperson-Rapporteur noted that in many countries the group facing discrimination was in the minority; however, there were other countries such as South Africa or Brazil where those that were subject to discrimination were the majority of the population. The expert noted that the key issue was that of disadvantage, rather than the proportion of the population. With the development of equality law, the empowerment of the weakest had increasingly become the purpose of this law. In her view, the trend was moving in the direction of transformative equality and protection of the weaker members of society.

### **C. Summary of the expert presentation and initial discussion on the topic of “Establishment, designation or maintaining of national mechanisms with competences to protect against and prevent all forms and manifestations of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance”**

86. At the 10th meeting on 13 October, Mr. Pedro Mouratian, President, Instituto Nacional contra la Discriminación, la Xenofobia y el Racismo (INADI), Argentina, briefed the Committee on the work of his organization under the topic of “National mechanisms”. Mr. Mouratian noted that the institute was one of few specialized bodies in the region of Latin America. It was founded in 1995 pursuant to the Law on National Institution against

Racism. He added that INADI's history is strongly linked to the Durban process, during which Argentina committed to drawing up a national plan against racism. Since the inception of that plan, equality had become a cross-cutting policy issue in Argentina.

87. He explained that INADI was a decentralized organization, present in all of Argentina's provinces and had a staff of 470 civil servants working full time. It was governed by an advisory body (10 representatives of civil society) and a board (that also included representatives of the States and civil society). While the president and the vice president were nominated by parliament, INADI, although a state institution enjoyed considerable independence and had its own budget. Working under the Human Rights Secretariat, the institute focused on two issues: i) the substantive matters of discrimination; and ii) the receipt of complaints, that were followed up by the delivery of opinions. He underscored the fact that INADI had cross-cutting mandate – addressing many areas of life.

88. The goal of INADI was to change societal behaviour which has a human rights or discriminatory approach and that its substantive work was directed at the promotion of equality. The institute cooperated closely with civil society organizations that fought discrimination and it also coordinated civil society networks. The institute also monitored legislative proposals. He cited three laws as particularly noteworthy: The 2004 Migration Act, the Equal Marriage Act, and the General Equality Act.

89. He underscored the fact that every kind of discrimination was considered a State matter in Argentina, and that INADI was consulted on bills before their submission to Parliament. He also highlighted INADI's work in the area of awareness-raising, including specialized materials which integrated non-discriminatory practices. Mr. Mouratian also commented on the issue of invisibility of people of African descent in Argentina, noting that these communities although historically large in number, now were a much smaller population, often hidden from view. He stated that the national institution for statistics and the national census were gathering statistics and those measures were aimed at awareness-raising and to reaching these communities which had been victims of serious discrimination over the centuries.

90. Mr. Mouratian told delegates that one of the problematic issues in Argentina was discrimination in football and that INADI was targeting it by observing football matches. INADI also conducted awareness-raising campaigns together with UNICEF and cooperated with sports journalists to spread anti-discrimination messages. He explained that this work was proving successful. In 2010, one third of all football matches had to be suspended due to discrimination and xenophobia, while now only one of six matches was suspended.

91. During the discussion which followed, Pakistan inquired whether guidelines or complementary standards at the international level were required to achieve uniformity of objectives so that countries had a standard by which to assess their national situation. Mr. Mouratian noted that each country was different, that there were many laws already in place, and that was important to use those laws and conventions in order to promote national legislation.

92. Further to Mr. Mouratian's presentation, the European Union underscored its full commitment to the rights of LGBT persons and recognized the important role played by civil society in this regard. The delegate further stressed the importance of national mechanisms and inquired if guidelines for setting up new national mechanisms would be useful. Mr. Mouratian agreed that national mechanisms were of importance, acknowledged the UN's role in assisting the creation of such institutions and national plans, and also emphasised the importance of networking among those institutions to create synergies and exchange experiences.

93. Asked about the role of the media by the European Union, Mr. Mouratian noted that the media played a key role in awareness-raising; however, media outlets could also create

stigmatization and confirm societal prejudices. INADI consequently published handbooks for journalists to avoid such stereotyping, and it also observed national broadcasting in order to analyse media content and issue recommendations. He underlined that in doing so, INADI was careful to avoid any infringements on the independence of media and the freedom of expression and opinion.

94. The delegate of Morocco inquired about the division of labour between INADI and the Ombudsman of Argentina. Mr. Mouratian explained that the Ombudsman, created following constitutional reform, had the main task of follow-up on individual complaints. While INADI and the Ombudsman cooperated on a number of issues, issues related to discrimination were automatically referred to INADI.

95. The representative of Bolivarian Republic of Venezuela noted that INADI was setting a good example in the region. Venezuela had been learning from these good practices, and would soon be joining the network of national mechanisms to improve institutional cooperation and the exchange of experiences. The representative acknowledged the issue of racism in sport, supported further cooperation in that area, and fully supported the mandate of the Ad Hoc Committee to draw up international standards.

96. Brazil acknowledged its national-level cooperation with INADI, noting that several institutions for the promotion of racial equality, such as the SEPPIR existed in Brazil but pointed out that despite the close cooperation the two institutions also differed, in that they served different societies, with different populations. Brazil faced similar challenges regarding sports and football, as there were episodes of racism at Brazilian matches. A major team was expelled from national competition due to actions of supporters of that team. The delegate suggested that the Committee could further discuss this topic as a theme, and while perhaps not elaborate a standard, guidelines or plan of action could be considered.

97. A representative of the non-governmental organization “African Reporters for defence of human rights” complimented INADI for its work and noted that it was important for people of African descent to find their place in Argentinian society. The 1<sup>st</sup> of January 2015 marked the beginning of the Decade for People of African Descent, and he asked the expert to elaborate on any cases of discrimination that he had handled involving people of African descent. Mr. Mouratian replied that he had handled several such cases, highlighting the case of an Argentinian of African descent returning to Argentina with a valid passport, detained by immigrations officials who did not realize that there were Argentinians of African descent.

98. A representative of the non-governmental organization “Indian Council of South America” inquired about INADI activities to address issues concerning racial discrimination and violations of the right of self-determination of indigenous peoples. Mr. Mouratian replied that Argentina had taken steps to acknowledge its indigenous heritage. The 2006 Law on Expropriation of Land was an example in that regard, as it was an attempt to change the culture of the country.

99. The representative of Chile requested more information regarding the suspension of football matches, and inquired how INADI convinced football leagues to join human rights campaigns. The expert noted that discrimination in football was widespread, and confirmed that it was important to work with associations, and noting the importance of political decisions in that regard. In addition, cooperation with international agencies, such as UNICEF, was highly important and was responsible for good results.

100. In answer to questions from Morocco, the expert noted that INADI currently had 23 provincial offices in addition to its headquarters in Buenos Aires. He explained that resources were distributed according to needs in the country based on where discrimination was particularly prominent.

#### **D. Summary of the expert presentation and initial discussion on the topic of “Xenophobia”**

101. The topic of “Xenophobia” was discussed at the 11th meeting on 14 October. A presentation was made by Mr. Ioannis Dimitrakopoulos, Head of the Equality and Citizen’s Rights Department at the EU Fundamental Rights Agency. He provided an overview of the work of the Fundamental Rights Agency (FRA), which is a body of the European Union, created in 2007. He stated that FRA undertakes data collection and analysis to assist EU institutions and Member States in their efforts, as duty bearers, to comply to European and international human rights standards reflected in the EU treaties and the EU Charter of Fundamental Rights.

102. He explained that the Agency’s mandate was to collect reliable, comprehensive and comparable data through a series of EU-wide surveys on discrimination and hate crime by interviewing large random samples of different target populations. The surveys target specific population groups, such as migrants and minorities, and select random samples who are asked how they are treated, if they experience discrimination and intolerance, and if their human rights are fulfilled. The surveys gave individual rights holders a voice through FRA reports which reach decision and policy makers, assisting the development of evidence-based legal and policy responses.

103. He pointed out that data published by law enforcement agencies and criminal justice systems in the EU Member States show great fluctuation between 2011 and 2012 in officially recorded crime in the EU with racist, xenophobic, anti-Roma, anti-Semitic or Islamophobic/anti-Muslim motives. In some countries there was a decrease in officially recorded racist crimes, while an increase of the same in other countries. Mr. Dimitrakopoulos noted that official data are not comparable, as they are collected using different methodologies, they are also not always comprehensive and cannot show the full extent of the problem, as hate crime tends to be both under-reported and under-recorded.

104. Mr. Dimitrakopoulos highlighted the fact that the results of large-scale surveys carried out by FRA, which target specific population groups, show that hate crime and discrimination remain a problem for a sizeable proportion of respondents. At the same time, the results also show that victims and witnesses of such crimes and discriminatory treatment often do not report, to law enforcement, the criminal justice system, other competent public bodies, NGOs or victim support groups. Between 57% and 74% of incidents of assault or threats experienced by members of minority or migrant groups surveyed in the EU were not reported to the police. He said that the main reasons for non-reporting for all these respondents include that “nothing would change” by reporting incidents, that “such incidents happen all the time”, and that they “did not trust the police”.

105. In order to tackle the problem of hate crime, the EU has put in place a broad set of legal and policy measures, including criminal legislation penalizing public incitement to violence or hatred on the basis of race, colour, religion, descent or national or ethnic origin; legislation prohibiting discrimination on the grounds of racial or ethnic origin and religion; and also the provision of financial support to address racism, xenophobia, and related intolerance through financial instruments, such as the Fundamental Rights and Citizenship Programme and the Programme for Employment and Social Solidarity. In 2012, a directive establishing minimum standards on the rights, support and protection of victims of crime required individual assessments to take into account personal characteristics of the victim, including ethnicity, race, religion, sexual orientation, disability, residence status, and gender identity or expression. The assessments should also take account of whether it is a hate crime, or a crime committed with a discriminatory motive.

106. He stated that these responses are apparently not sufficient. At the level of legislation, hate crime should recognize the motivations underlying it and the effect it has on victims. At the policy level, this means implementing policies that will lead to collecting reliable data on hate crime that would record, at a minimum, the number of incidents of hate crime reported by the public and recorded by the authorities; the number of convictions of offenders; the grounds on which these offences were found to be discriminatory; and the punishments issued to offenders. This should be supplemented by practical mechanisms to encourage victims and witnesses to report incidents of hate crime, as well as mechanisms that would show that authorities are taking hate crime seriously. He noted that the Fundamental Rights Agency has recently been asked to work together with Member States, at their request, to assist them in efforts to develop effective methods to encourage reporting and ensure proper recording of hate crimes.

107. According to the speaker, what is currently necessary, in the EU context, is not additional legal standards, but rather the implementation of existing standards and effective monitoring. The FRA seeks to achieve this by developing specific indicators based on the model developed by the OHCHR, for measuring implementation of human rights standards. He said that in future, FRA will work on indicators concerning racism, xenophobia and related intolerance focusing on hate crime. He stated that indicators are neither designed, nor suitable for, ranking Member States, but that their objective is to highlight the norms and principles of fundamental rights enshrined in the EU treaties and translate these into contextually relevant indicators for implementing and measuring progress made at national level. He suggested that developing such indicators and populating them with data can contribute decisively in promoting human rights standards by strengthening accountability and empowering those most vulnerable and marginalized.

108. The delegate of Pakistan, on behalf of Organization for Islamic Cooperation, stated that there has been an increase in religious intolerance and discrimination in many parts of the world, and asked the speaker to elaborate on concrete steps taken by the FRA to curb religious intolerance and discrimination in European Union Member States. With regard to the collection of data, the delegate inquired about evidence regarding incitement to imminent violence.

109. The representative of the USA requested additional information on quantitative indicators, including their usefulness, advantages and limitations.

110. The delegate of the Republic of South Africa, on behalf of the African Group, pointed out that the speaker's comment on the need for complementary standards was a moot point, as the World Conference against Racism in Durban had already identified a need to elaborate complementary standards, in the form of an additional protocol or a convention, and that now the question was how this would occur.

111. In his reply to the delegates' questions, Mr. Dimitrakopoulos emphasized that the FRA applies existing definitions, as it is not a standard-setting institution. He noted that during the FRA's surveys rights-holders are questioned directly, through a detailed questionnaire which asks them whether they had experienced unequal treatment, rather their general views on the subject matter. With regard to religious intolerance, the presenter said that the survey respondents sometimes were not able to distinguish whether the discrimination they faced was ethnic, racial or religious discrimination. He said that in 2009, the FRA published a report analysing the survey data of Muslim respondents and in 2012, a FRA survey focused on Jewish people living in nine EU Member States. He cautioned that a survey is a snapshot at time, and therefore FRA is committed to repeat surveys over a regular period of time to identify trends. These trends allow Governments to target their measures more efficiently. He also said that developing indicators is not an easy task, however, measurement of factors tends to attract notice. He stated that human rights implementation is measurable.



112. The representative of Morocco stated that anti-discrimination policies often failed to materialize at two levels, in EU Member States and in the European Union Commission and he inquired about whether there were issues of political will or differences across Member States. The delegate added that the Rabat Plan of Action could be a blueprint for OHCHR action in the area of incitement to racial, national and religious hatred and asked whether the FRA incorporated the Plan in its work.

113. The EU stated that the FRA produces reliable and comparable data, helping the EU institutions and Member States at the national and regional level and its work is transparent and publicly available. It was noted that racism is a global issue, affecting every society and country everywhere in the world, and urged other regions to share similar experiences with regard to data collection.

114. The United States of America highlighted the fact that there is no need for new standards, rather better implementation of existing standards was required. With reference to LGBT issues, the delegate also requested information about how the FRA decided which specific grounds would be covered in their survey and data collection work, and whether it was on the basis of European Union law or regulation.

115. The delegate of Pakistan, on behalf of the OIC, stated that religious intolerance in many parts of the world was increasing and emphasized that ICERD does not have a definition of xenophobia, which created several loopholes in the existing standards.

116. The delegate of Algeria asked whether the FRA interacted with the European Commission “European barometer work” and whether racial discrimination is considered in those surveys. The delegate inquired how the European Charter was implemented on the ground, and whether the FRA analysed the implications of case law related to xenophobia and hate crime. Adding that preventative approaches, such as human rights education and good practices are useful, there are, nonetheless, certain limits which require legal and policy measures and that legal issues are part of a preventative approach. It was added that when victims are forced to take their cases to the European Court of Human Rights, there is likely a lack of protection.

117. In reply, the presenter noted that concerted and continuous efforts are required, particularly in the area of education, as that is where young people learn how to live in multicultural societies. He said that moving from a homogeneous to a multi-ethnic society will take some time. He stated that the manifestation of Islamophobia varied, depending on the Member State, and that there could be different reasons why Muslims would be treated differently. The fact that victims could not distinguish between ethnic or religious discrimination shows that they are intertwined. He noted that it is important to empower victims to seek redress and improve the way police handle hate crimes. He added that definitions could be discussed at length; however, it was important to see what people experienced on the ground. In his view, there is sufficient case law that provides definitions.

118. The delegate of Morocco highlighted the fact that perhaps victims were unable to distinguish the exact grounds for the discrimination they faced because they faced multiple forms of discrimination. He noted that surveys might not be the appropriate approach to collect data about racial discrimination. He emphasized the need for victim-centred approaches, as the victim of the discrimination might not be in a position to reply adequately to the survey and that the understanding of a question, and hence the responses, could change from one survey respondent to another.

119. The delegate of the Republic of South Africa pointed out that it had not been stated that racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance are necessarily attributed to one particular region, and noted that the persistence of xenophobia is a rejection of multiculturalism.

120. The delegate of Pakistan, on behalf of the OIC, stated that only when a crime is defined and identified could it be tackled in a comprehensive manner. If there is sufficient case law, additional international standards would unify such evidence that could be applied in all countries and not only in certain regions, and that these additional standards would bring about significant changes.

121. The delegate of the Bolivarian Republic of Venezuela stated that there is a need for additional standards as there is an increase of new forms of discrimination which must be combated in a systematic and multi-fashioned level. He noted that there has been an increase of incitement to hatred in recent times.

122. In his comments, Mr. Dimitrakopoulos stated that EU policies had come a long way and pointed out that both policies and data are needed to guide policy makers, adding that the issue is not only protection on paper, but how it is translated in real practice. He informed the meeting that victims' support services data are collected and available on the website of the FRA for each Member State. The second wave of surveys, following up on previous surveys should illustrate whether victims are willing to use and enforce their rights. He noted that there is a certain fatigue as victims state that discrimination happens repeatedly. He added that improved police training is necessary and in the EU context, it is important to eliminate impunity and to monitor systematically the implementation of existing standards.

123. The Chairperson-Rapporteur referred to historical experiences of slavery, colonialism, apartheid, and the post-colonial period which occurred in many different regions of the world, highlighting their impact on racial discrimination as it developed in the 20th century and onward. He noted that the post-independence period and ensuing immigration witnessed racism and racial discrimination in developed countries. He stated that a victim was often a victim based solely on appearance, and highlighted instances of racial profiling in different regions and locations, including airports. He added that for this reason, surveys directed at victims did not always capture this dynamic or reveal the mindset and mentality of perpetrators or violations. Therefore, surveys, such as those collected by the FRA, should reflect perpetrators' viewpoints well. He also stated that survey results could also seemingly highlight the lack of confidence in State structures and institutions. He stated that at times, the value of drafting of new laws could represent a moral barometer, telling society that certain behaviour will not be tolerated. The Chairperson-Rapporteur inquired whether in addressing racial discrimination and xenophobia, the objective was to eliminate racism, or just to reduce it, and inquired how far racism should be tolerated.

124. Mr. Dimitrakopoulos agreed that it would be useful to study the issue and profile of perpetrators, especially since they are often thought to be bigots, racists and extremists when in fact they are often regular people. There were good grounds to look at larger social groups and how they manifest their political convictions. He underlined the importance of victims and their right to seek redress and the necessity of building trust in order that victims report crimes, so that the system can respond effectively.

## **E. Summary of the expert presentation and initial discussion on the topic of "Procedural gaps to the ICERD"**

125. At the 13th meeting on 15 October, Mr. Anwar Kemal of the Committee on the Elimination of Racial Discrimination, made a presentation on "Procedural Gaps with regard to the ICERD." He noted that CERD had been following the discussions of the Ad Hoc Committee with keen interest, recalling that in previous sessions, CERD Committee members Mr. Alexey Avtonomov and Ms. Fatimata Binta Dah had shared valuable insights on the issue of procedural gaps; Mr. Patrick Thornberry interacted with the Ad Hoc

Committee on the subject of xenophobia; and Mr. Carlos Vazquez had presented on the subject of special measures, just the week prior. Mr. Kemal recalled the 2007 study by CERD (A/HRC/4/WG.3/7) which outlined possible measures to strengthen the implementation of the Convention, including a proposal to adopt an optional protocol to provide for an inquiry procedure. He continued that Mr. Alexey Avtonomov, in his capacity as CERD's Chairperson had emphasized the fact that the Committee believes that the substantive provisions of the ICERD are sufficient to combat racial discrimination in contemporary conditions and that in the near future it ought to be able to address any problems without amending the Convention, substantially.

126. He stated that Mr. Avtonomov had also suggested, however, the possibility of an optional protocol to the Convention adopting procedures to make possible to undertake country visits to selected countries for the purposes of investigating and evaluating the situations. He concurred that implementation of the ICERD could be strengthened if supported by the optional protocol to establish an inquiry procedure. Such an inquiry procedure already existed for the Committee against Torture, CEDAW, the Committee on the Rights of Persons with Disabilities, the Committee on Enforced Disappearances, the Committee on Economic, Social and Cultural Rights, and the Committee on the Rights of the Child. He noted that ICERD, adopted almost 50 years ago, remained relevant to new challenges faced today, and provided guidance on relevant and applicable standards owing to its flexible working methods, including through days of discussion, adoption of general recommendations, responding to urgent situations through early warning and urgent action procedures.

127. Mr. Kemal further highlighted the important role of General Recommendations that assist States Parties in interpreting the articles of the Convention and effectively implementing their obligations. CERD had adopted 35 general recommendations, including the most recent general recommendation on racist hate speech adopted in 2013. He stressed the fact that the Committee had been able to apply the Convention effectively to address new and emerging facts of discrimination based on race, colour, descent or national or ethnic origin. He noted that the biggest obstacle to effectiveness was that a large number of countries did not submit reports at all, or their reports were chronically overdue. The second obstacle was the non-implementation of CERD's recommendations, followed by the third obstacle which are reservations to ICERD.

128. Mr. Kemal also noted that CERD did not deal with discrimination on the grounds of religion. The Committee acted only if "intersectionality" were present. That meant that if persons belonging to another racial or ethnic group were also discriminated against on grounds of religion and gender – only then would such situation fall under CERD's competence. CERD was also active when it came to early warning and urgent action, Mr. Kemal noted. CERD for example, adopted Decision 1(85) under its Early Warning and Urgent Action Procedure responding to the current turmoil in Iraq. In that decision, CERD denounced massacres and other human rights abuses by terrorist that called themselves "Islamic State".

129. Brazil (on behalf of Argentina, Armenia, Brazil, Chile, Colombia, Mexico, the Republic of Korea and Switzerland) stated that CERD's views were central to discussing procedural gaps with regard to the ICERD. These delegations were of the view that in order to prevent and combat racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance, the best use of the existing international instruments must be made, and the implementation at national level (particularly the ICERD and the DDPA) secured. It recalled that Mr. Kemal had stated that there were procedural gaps with regard to ICERD, in areas such as visits to countries, evaluation and follow-up procedures. By dealing with these gaps, both the implementation and monitoring of ICERD would be improved. This would also have positive impacts on other the topics that had been discussed by the Committee, such as

prevention and human rights education, special measures, xenophobia and national mechanisms. The presentation of Mr. Kemal had shown that the Ad Hoc Committee should keep discussing the issue of procedural gaps and that there was clear room for improvement. That idea had already been stressed by the “study of CERD on possible measures to strengthen implementation through optimal recommendation or the update of its monitoring procedures” in 2007. The group believed that the topic of procedural gaps should be further discussed in future sessions of the Ad Hoc Committee, in order to find ways to address those concretely.

130. The United States of America noted that Mr. Kemal proposed a protocol to ICERD that would allow country visits. The representative asked if other treaties contained similar provisions for country visits and how such visits would be organized. The expert noted that other treaty bodies indeed used country visits. An improved inquiry procedure would be beneficial to CERD as racism had become a global phenomenon and CERD would need to inquire in various parts of the world. The expert explained that he was not in a position to explain the “mechanics” of a country visit, and that CERD would rely on the Secretariat to undertake work with regard to this issue when the need arose. He agreed that such visits might be expensive if all members of CERD would decide to travel, but the Protocol could be drafted in such a way to avoid this.

131. The representative of Uruguay asked if the article 14 procedure was used frequently and if the procedure could be made more effective. Mr. Kemal explained that less than 60 countries had accepted the article 14 procedure and that CERD received very few complaints on the basis of article 14. The procedure was not well-known, and individuals might consider the procedure not worth the effort, or they might fear it. He added that many complaints were, rejected because domestic remedies had not been exhausted. Nevertheless, CERD might consider taking some action in order to support the victim, if the Committee was of the opinion that the case had some merit.

132. Brazil inquired how CERD dealt with discrimination based on religion. The expert noted that in his view sometimes religion could be linked to ethnicity, and the aspects of ethnicity and religion became fused. CERD tended to treat issues of religious discrimination on a case-by-case basis, and only if there were multiple aspects of discrimination that were linked to ethnicity.

133. The delegate of Pakistan, on behalf of the OIC, reminded the Committee that a 2006 study noted that an optional protocol would be helpful. The representative asked Mr. Kemal how the Committee should proceed in his opinion. The expert noted that it was important to consult on the way forward with the CERD, following a decision made by the Committee.

134. The Republic of South Africa stated that multiple reservations made to key articles of ICERD impeded the Convention’s implementation. The representative emphasized that ICERD was mainly an aspirational document for many countries that had made reservations, as the Convention was not enforceable. That constituted a protection gap. Implementation made sense only if human rights could be adjudicated, and reservations defeated that purpose. Implementation of ICERD was, however, not enough as paragraph 199 of the DDPA had held. That mandate still obliged the Committee to update the existing legal framework. The expert assured South Africa that recommendations by countries (for general comments) were considered by CERD, and that the Committee had recently published a comment on hate speech because it saw the need, and this need had also been expressed by several countries.

135. The European Union noted that the expert confirmed that CERD was able to address all new and arising challenges under the current Convention. His point that there was no substantial gap was important information for the Committee. The representative further asked what obstacles hindered full implementation according to the expert. The expert

referred to his statement and noted that the lack of responses to CERD from countries was a major obstacle as was non-reporting by countries. Furthermore, countries did not respond to concluding observations. In addition, often implementation did not take place, and reservations weakened the treaty.

136. The representative of Ghana drew attention to the African Peer Review Mechanism (APRM), and noted there might be gaps in the legal framework when it came to migrants. The expert thanked the representative on the information regarding this mechanism and noted that CERD was interested to hear about developments in various regions and would appreciate receiving more information. On migrant workers, the expert noted that it was essential that countries that had not yet done so, joined the treaty. Ghana asked about the role of genocide in CERD's work, the expert stated that during the 1990s CERD became very mindful of genocide – because of massacres – and the Committee took action when a situation deteriorated. CERD had also become more sensitive to the problems of indigenous people and had taken those up in an early warning procedure.

137. Namibia noted that ICERD was not a stagnant instrument but should be subjected to constant evolution. Namibia had experienced drastic forms of racism, including hate speech which was particularly disturbing and the root causes of hate speech should be addressed. Data should be collected on the circumstances in which hate speech could arise. The representative also held that the importance of article 7 of ICERD had not diminished. An educational approach was essential to address indoctrination and inadequate education.

138. The Republic of South Africa, on behalf of the Africa Group, stated that when analysing the proposals for the future work of the Committee, one noticed that there were gaps in ICERD. The representative asked the expert about the key elements of an additional protocol. The delegate noted that ICERD was a living instrument as many forms of discrimination could not have been foreseen when it was created in the 1960s. Mr. Kemal suggested that an improved inquiry mechanism could rely on the existing procedures of other mechanisms. Country visits were needed because of the serious problems that existed when it came to implementing ICERD.

139. Italy remarked that the idea of country visits was interesting. Such visits could be important tools to increase the ICERD's implementation. However, the Special Rapporteur on contemporary forms of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance had already undertaken 35 country visits. The added value of CERD visits was not clear, particularly since closer cooperation between CERD and the Rapporteur could result in an improved exchange of information. The proliferation of mechanisms and visits could in practice create problems. Italy also inquired about the level of cooperation between the Special Adviser on the Prevention of Genocide and CERD when it came to early warning. The expert noted that CERD and the special rapporteurs cooperated as closely as possible, reports and information were exchanged and improved cooperation would require additional resources. Regarding country visits, the expert noted that countries would have to consent to any visit. He agreed that they had to be planned well, and in advance.

140. Morocco noted that it had regularly called upon the various human rights mechanisms not to work in separate silos, but to cooperate closely. Cooperation, such as the cooperation between CERD and the Special Rapporteur on contemporary forms of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance should increasingly feed into the UPR process. The representative also asked if CERD planned a general comment on "Islamophobia". Mr. Kemal agreed that the UPR played a crucial role and that all mechanisms would nurture each other. Regarding the recommendation to draft a general comment on "Islamophobia" Mr. Kemal noted that the topic and "phobias" relating to other religions were already referenced in CERD's comment on hate speech. He underlined that CERD was concerned with vulnerable people regardless of which group or religion they belonged to. Action was taken in every regard. The most troubling aspect about hate speech

was its use by politicians. In quite a few countries such hate speech was punished by voters, but that was not always the case. Religion was not the mandate of CERD, but the Committee was alert to all injustices and would act when forms of discrimination intersected with ethnic discrimination.

141. The representative of Pakistan remarked that CERD had covered procedural gaps by drafting general comments. However, States did not regard general comments as legally binding. Consequently, the representative doubted how general comments could cover substantive gaps that had emerged. Mr. Kemal noted that it was a “question of degree”, as in fact, ICERD was not fully implemented, despite the fact that it was binding. As international law did not know enforcement machinery, it was impossible to force countries to respect some international frameworks. General comments were also not intended to punish countries, but assist them.

142. Egypt requested clarification on the gaps in ICERD and inquired if the Committee could tackle those procedural gaps by drafting a single optional protocol or several. The representative also asked if the Committee should address substantive gaps. Mr. Kemal underlined that ICERD was comprehensive enough and that during the last forty years CERD had taken an activist approach. The Convention, as a living document, was flexible and had covered all issues. One single protocol on country visits as suggested by the CERD, was enough to further the implementation of the Convention.

143. The Chairperson-Rapporteur recalled that during the World Conference against Racism in Durban there was a consensus that there were gaps in the ICERD. Some countries appeared to have subsequently moved away from that agreement. He added that ICERD was subject to many reservations. He stated that it could be argued that the bulk of these reservations constituted a gap. Important new phenomena such as the surge of racism in and around football pitches also needed to be addressed. The Chairperson-Rapporteur asked if CERD had addressed such issues. The expert noted that the application of peer pressure could help address the issue of reservations. It was also important to note that regarding ICERD, countries would also insist on securing freedom of expression and opinion despite the dangers of hate speech, in particular, which used by politicians remained. He noted that punishment, as had sometimes been the case, came via the voting process where voters rejected those politicians. In some other countries, such a reaction had not materialized and CERD noted those situations.

## **Annex II**

### **Agenda**

1. Opening of the session.
2. Election of the Chairperson-Rapporteur.
3. Adoption of the agenda and programme of work.
4. Presentations and discussions on the topics.
5. General discussion and exchange of views.
6. Adoption of the report.

## Annex III

### Programme of work

1st Week					
	Monday 06.10	Tuesday 07.10	Wednesday 08.10	Thursday 09.10	Friday 10.10
10:00-13:00	UN Holiday	<p>Item 1</p> <p>Opening of the Session by the High Commissioner for Human Rights</p> <p>Item 2</p> <p>Election of the Chair</p> <p>Item 3</p> <p>Adoption of the Agenda and Programme of Work</p> <p>General statements</p>	<p>Item 4</p> <p>Prevention and awareness-raising, including through human rights education and training, in the fight against racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance</p> <p>[Mireille Fanon-Mendes, Chairperson, United Nations Working Group of Experts on People of African Descent]</p>	<p>Item 5</p> <p>Questionnaire [introduction of the reissued summary and discussion]</p> <p>–</p>	<p>Item 6</p> <p>Special Measures, including affirmative or positive measures, strategies or actions, to prevent, combat and eradicate all forms and manifestations of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance</p> <p>[Theodore Shaw, Director, Center for Civil Rights, Chapel Hill School of Law, University of North Carolina, US]</p>
15:00-18:00	UN Holiday	<p>Item 4</p> <p>Prevention and awareness-raising, including through human rights education and training, in the fight against racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance</p> <p>[Patrick Gasser, UEFA]</p> <p>[Jonas Burgheim, UN Office on Sport for Development &amp; Peace]</p> <p>[Pavel Klymenko, FARE Network]</p>	<p>Item 4</p> <p>Prevention and awareness-raising, including through human rights education and training, in the fight against racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance</p> <p>[Karel Francapane, Section of Health and Global Citizen Education, Education Sector, UNESCO Paris]</p>	<p>Item 6</p> <p>Special Measures, including affirmative or positive measures, strategies or actions, to prevent, combat and eradicate all forms and manifestations of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance</p> <p>[Carlos Vazquez, CERD member]</p> <p>–</p> <p>General discussion and exchange of views</p>	<p>Item 6</p> <p>Special Measures, including affirmative or positive measures, strategies or actions, to prevent, combat and eradicate all forms and manifestations of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance</p> <p>[Elisa Alonso Monçores, Researcher, Instituto de Economia /UFRJ, Brazil]</p>



2 <sup>nd</sup> week					
	Monday 13.10	Tuesday 14.10	Wednesday 15.10	Thursday 16.10	Friday 10.10
10:00-13:00	<p>Item 6 (<i>continued</i>)</p> <p>Special Measures, including affirmative or positive measures, strategies or actions, to prevent, combat and eradicate all forms and manifestations of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance</p> <p>[Dmitrina Petrova, Executive Director; Equal Rights Trust, UK]</p>	<p>Item 8</p> <p>Xenophobia</p> <p>[Ioannis Dimitrakopoulos, Head of the Equality &amp; Citizens' Rights Department, EU Fundamental Rights Agency]</p>	<p>Item 9</p> <p>Procedural gaps with regard to ICERD</p> <p>[Anwar Kemal, CERD member]</p>	<p>Conclusions and Recommendations</p> <p>–</p> <p>General discussion and exchange of views</p> <p>–</p> <p>Item 10</p> <p>Discussion on the introduction of new/list topics... consideration of new/list topics</p>	<p>Conclusions and Recommendations</p> <p>–</p> <p>General discussion and exchange of views</p>
15:00-18:00	<p>Item 7</p> <p>National Mechanisms</p> <p>[Pedro Mouratian, President, Instituto Nacional contra la Discriminación, la Xenofobia y el Racismo (INADI), Argentina ]</p>	<p>General discussion and exchange of views</p>	<p>General discussion and exchange of views</p> <p>–</p> <p>Conclusions and Recommendations</p>	<p>Compilation of the Report</p>	<p>Item 11</p> <p>Adoption of the report of the 6th session</p>

## Annex IV

### List of attendance

#### A. Member States

Algeria, Argentina, Armenia, Austria, Belgium, Brazil, Bulgaria, Chile, China, Colombia, Costa Rica, Cuba, Egypt, Ethiopia, Finland, France, Germany, Greece, India, Italy, Japan, Jordan, Korea (Republic of), Kuwait, Latvia, Lesotho, Malaysia, Mexico, Morocco, Namibia, Nicaragua, Nigeria, Norway, Pakistan, Paraguay, Portugal, Romania, Russian Federation, Saudi Arabia, Senegal, Slovenia, South Africa, Spain, Sri Lanka, Sweden, Switzerland, Togo, Tunisia, Turkey, Viet Nam, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, United States of America, Uruguay, Venezuela (Bolivarian Republic of)

#### B. Non-Member States represented by observers

Holy See, State of Palestine

#### C. Intergovernmental Organizations

African Union, European Union

#### D. Non-governmental organizations in consultative status with the Economic and Social Council

Action internationale pour la paix et le développement dans la région des Grands Lacs (AIPD-GL)

African Commission of Health and Human Rights Promoters

Indian Council of South America (CISA)

Indigenous Peoples and Nations Coalition

Rencontre Africaine pour la Défense des Droits de l'Homme

#### E. Non-governmental organizations not in consultative status with the Economic and Social Council

International Basketball Federation

Rugby Club Geneva